Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

الملحقة الجامعية -مغنية-

- مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون الدولي العام

مفهوم الدولة والسيادة في اطار العولمة

من إعداد الطالب : ريراين عبد الباسط عبد الصمد

- أعضاء اللجنة :

-أ.إلياس بوزيدي - أستاذ مساعد. ملحقة مغنية - جامعة تلمسان- رئيسا

-أ. كازي ثاني محمد - أستاذ مساعد. ملحقة مغنية - جامعة تلمسان- مشرفا ومقررا

-أباعزيز أحمد - أستاذ مساعد. ملحقة مغنية - جامعة تلمسان- مناقشا

2015-2014

مقدمـة

تمر الإنسانية منذ عقد من الزمن بمرحلة جديدة،تميزها تحولات كبرى،غيرت من ثوابت الفكر وتوجهاته،واستراتيجيات التنمية والتخطيط،وقد أحدث ذلك تحولا هائلا شمل كافة المستويات السياسية،الاقتصادية،الاجتماعية والثقافية.

وقد سميت هذه المرحلة الجديدة بالعولمة،التي مهد لميلادها مجموعة من الظروف والأسباب،أسهمت كلها في إيجادها كظاهرة،يمكن تلمس أثارها واقعيا في مختلف مجالات الحياة.

وفي خضم هذه الأوضاع والأحداث المتسارعة،والتحولات التي هزت العالم بأسره،تشهد الدولة ذات السيادة هي الأخرى تغيرات جذرية وبارزة في موقعها ودورها،وذلك راجع إلى التشابك والتقاطع العميق لقضايا السياسة والاقتصاد والثقافة التي اكتست الطابع العالمي،وتجاوزت الإطار التقليدي للدولة فلم تعد تعير لحدود الدولة السياسية،ولا لسيادتها اهتماما كبيرا.

بل أصبحت هذه الظاهرة، بواسطة وسائلها وآلياتها المتعددة تمارس ضغوطا على الدولة لتدفعها للرضوخ لمطالبها،وتنازعها في سيادتها.

وتبقى الدولة ورغم كل التحديات والدراسات التي تتنبأ لها بالزوال والتقهقر،تسعى للدفاع عن مكانتها على المستوى الداخلي والخارجي،والحفاظ على سيادتها التي شهد مضمونها تغيرا في السنوات الأخيرة وتراجعا ملحوظا،وذلك بإيجاد آليات جديدة،وتطوير مؤسساتها بشكل يضمن لها الأداء الأمثل لوظائفها،التي عرفت هي الأخرى تغيرا فرضته المعطيات المستجدة التي خلقتها العولمة.

إن العولمة مصطلح حديث يحمل في مفهومه الكثير من النقاش والجدل،ويخفي في طياته الكثير من المظاهر والأبعاد،مما أدى إلى انقسام المفكرين والباحثين إلى معارضين منددين، ومؤيدين مستبشرين.

وتكمن الأهمية الجوهرية لهذه الدراسة،في محاولتنا الإلمام بالتفاصيل التطبيقية المحيطة بالعولمة من الجانب الفكري النظري،والواقع العملي لهذه الظاهرة،والإشارة إلى تأثيرها السلبي على الدولة ذات السيادة،باعتبار هذه الأخيرة تشكل ذروة التنظيم الاجتماعي الذي وصلت إليه الإنسانية،والتي لا تزال الوسيلة الأمثل لتلبية حاجياتها الأساسية في كل الميادين،خاصة النفسية

منها لأنها تمنح الفرد الشعور بالانتماء والأمان.

لذا فإن معرفة الآثار التي ترتبها العولمة على الدولة ذات السيادة،تهم الفرد بالدرجة الأولى،خاصة فيما يخص وظائف الدولة المختلفة،وكل ما يمس بسيادتها المستقلة،مما له

ا من انعكاسات مباشرة على حياته سلبا وإيجابا.

و لأن العولمة تعمل على التقليل من أهمية الحدود الجغرافية،مما فتح المجال للحديث عن تراجع قوة الدولة ذات السيادة،وقدرتها على مواجهة التحديات الخطيرة التي تضعها في طريقها تطرح الإشكالية التالية: ما مصير الدولة والسيادة في عصر العولمة؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة،قسمت الدراسة على النحو الاتي

المبحث الأول: الدولة والسيادة و العولمة: مفاهيم متغيرة.ويتضمن هدا المبحث المفهوم الكلاسيكي للدولة والسيادة ويتضمن ايضا اليات العولمة وابعاد تاثيرها على الدولة والسيادة

اما المبحث الثاني فيتضمن الدولة والسيادة على محك العولمة فيفصل فيه مكانة الدولة والسيادة في ظل العولمة وايضا التغير في ادوار الدولة الوطنية

المبحث الأول: الدولة والسيادة والعولمة :مفاهيم متغيرة

قد لا يكون من الأوفق التقدم في النقاش حول علاقة الدولة والسيادة بالعولمة، وكيفية تأثير العولمة في مفهوم الدولة والسيادة ونتائج ذلك،إلا إذا كان الأمر مسبوقا بتحديد مفهوم

الدولة والسيادة الكلاسيكي،و تبيان أهم الأسس التي ينبني عليها مفهوم الدولة من جهة،والشروط الضامنة لاستمرارها و سيادتها من جهة ثانية،ثم تحديد مفهوم العولمة،وأهم الآليات التي تنشط بواسطتها فتؤثر على الدولة بمفهومها التقليدي وسيادتها،وبغير هذا وذاك،تكون العلاقة بين الدولة والسيادة و العولمة غير واضحة المعالم،ولا يمكن الحسم في طبيعتها و مضمونها،إن كانت علاقة نفي و تجاوز وقطيعة؟ أم علاقة استمرار و تواصل وتفاعل؟ وسيتناول هذا المبحث تحديد مفهوم الدولة والسيادة الكلاسيكي،ثم العولمة،وإبراز أهم الآليات التي تؤثر بواسطتها على الدولة والسيادة، ومظاهر وأبعاد ذلك.

المطلب الأول: المفهوم الكلاسيكي للدولة والسيادة

تعتبر الدولة ذات السيادة من المواضيع الصعبة التي اهتمت بها سائر فروع العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية،اهتماما بالغا وتناولتها بالبحث و التحليل من مختلف الزوايا والاختصاصات،محاولة فهمها والإحاطة بكل ما يتعلق بها .لذا سنتطرق أولا إلى مفهوم الدولة ثم إلى مفهوم السيادة بشيء من التفصيل ،كما يلي:

الفرع الأول : مفهوم الدولة:

اولا :تعريفها:

الدولة كلمة من أصل لاتيني (status)، تعني الاستقرار، وقد أخذت هذه الكلمة معان مختلفة بالنظر إلى الجوانب المتعددة المرتبطة بها سواء السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية[1].

ويهتم القانون الدستوري بتحديد مصادر وشروط ممارسة السلطة السياسية داخل الدولة،بينما يحدد القانون الإداري القواعد القانونية التي تسير وفقها مرافقها العامة.

أما القانون الدولي فينظر إلى الدولة على أنها كيان سياسي يتمتع بالسيادة ولا تعلو عليه أية سلطة سياسية أخرى[2].فالدولة تمثل إلى حد كبير العنصر الأساسي في تركيب المجتمع الدولي،المؤلف بالدرجة الأولى من دول ذات سيادة.

ونظرا لتعدد تعاريف مصطلح الدولة،سيقتصر البحث على ذكر بعضها لتوضيح الرؤية كما يلي:

لقد ردد علماء القانون و السياسة العديد من التعريفات اختلفت باختلاف الأفكار والإيديولوجيات، فيعرفها (جون بودان) بأنها حكومة شرعية مؤلفة من أسر كثيرة،وتملك سيادة عليها إلى جانب ذلك.[3]

ويعرفها (اندري هوريو) بأنها مجموعة بشرية مستقرة على أرض معينة،وتتبع نظاما اجتماعيا وسياسيا وقانونيا معينا،يهدف إلى الصالح العام ويستند إلى سلطة مزودة بصلاحيات الإكراه .

---

1 – نعمان احمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري – دار الثقافة للنشر والتوزيع –الطبعة الأولى 1999، ص13

2 – بن عامر تونسي ،قانون المجتمع الدولي المعاصر –ديوان المطبوعات الجامعية–الطبعة الخامسة 2004،ص07.

3 – عمرسعد الله و د.احمد بن ناصر ،قانون المجتمع الدولي المعاصر ،ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثالثة 2005،ص45.

وعرفها الفقيه الفرنسي (كاري دي مالبرغ) بأنها مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص،يعطي جماعة معينة فيه سلطة عليا تتمتع بالأمر و الإكراه[1].

ويذهب الفكر الاشتراكي إلى اعتبار الدولة أداة في مجتمع طبقي،بمعنى أنها شكل تاريخي للتنظيم السياسي للمجتمع،نشأ مع ظهور الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج فانقسم المجتمع على إثر ذلك إلى مستغلين ومستغلين،وهذا ما عبر عنه (ماركس)بقوله أن الدولة ظاهرة طبقية ارتبط وجودها بوجود الصراع الطبقي من أجل السيطرة على وسائل الإنتاج وذلك لتكون أداة قصر في خدمة الطبقة السائدة ،وبالنتيجة فإن ماركس يتوقع انه باختفاء المجتمع الطبقي ستزول الدولة حتما.

أما (هيجل) فقد جعل من الدولة غاية ونهاية للتطور التاريخي،التي لا يحقق الإنسان مشاريعه و مصالحه إلا من خلالها،ولا يستطيع الفرد التحرك إلا داخلها وفي نطاقها.

هذه عينة من التعريفات المختلفة والمتعددة للدولة على سبيل المثال،ذلك أنه لا يمكننا حصرها جميعا،وما يمكن استخلاصه هو أن الدولة هي الكيان السياسي والإطار التنظيمي الواسع لوحدة إرادة الدولة،فوق إرادات الأفراد والجماعات الأخرى في المجتمع، وذلك من خلال امتلاك سلطة إصدار القوانين واحتكار وحيازة وسائل الإكراه،وحق استخدامها في سبيل تطبيق القوانين بهدف ضبط حركة المجتمع،وتأمين السلم والنظام وتحقيق التقدم في الداخل،و الأمن من العدوان في الخارج[2].

وبالرغم من تعدد التعريفات،واختلاف المفكرين والفقهاء بشأنها،إلا أنهم يتفقون في الأركان الأساسية المكونة للدولة،كما يلي :

ثانيا :أركان الدولة: و تتمثل في: الشعب، الإقليم و السلطة.

1/**الشعب:**

لا يمكننا أن نتصور قيام دولة بدون شعب،يحتل مساحة ثابتة من الأرض و التي تعرف بالإقليم، على وجه الاستقرار،فسبب وجود الدولة هو تواجد مجموعة من الأفراد "فالشعب يمثل ميزة واضحة للدولة ذلك أنه بدون شعب لا يمكن إقامة آلية حكومية ولا يمكن تصور وجود هذه الدولة في الأرض المهجورة من أي جماعة بشرية" [3]،ولا يشترط عدد معين من الأفراد المهم أن يكون حدا معقولا،ويؤهل لقيام الدولة،إلا أن زيادة عدد أفراد الشعب في الدولة يلعب دورا هاما في قوتها و مركزها الخارجي،وهو ما يميز دولا كبيرة كالصين والولايات المتحدة الأمريكية عن الدول الصغرى التي لا يتجاوز عدد سكانها الألف كالفاتيكان[4].

ويفترض في هذه المجموعة البشرية أن تشكل مجموعة منسجمة و متميزة عن غيرها
من المجموعات الأخرى،وفي هذا الصدد يختلف الباحثون لأن منهم من يكتفي بتوفر الجنسية باعتبارها الرابطة القانونية التي تربط الشعب بدولة ما،ومنهم من يشترط أن

---

[1] –عثامنية لخميسي،عولمة التجريم والعقاب ،دار هومه،ص12.

[2]–الكيالي عبد الوهاب و آخرون ،موسوعة السياسة –الجزء الثاني –بيروت –المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1981،ص702.

[3]– عمر سعد الله ود.احمد بن ناصر ،المرجع السابق ،ص56.

[4]– نعمان احمد الخطيب، المرجع السابق ،ص133,

تشكل هذه المجموعة الأمة،التي يقصد بها التجمع البشري،الذي يستقر فيه الأفراد نظرا للروابط المادية والروحية التي تشدهم إلى بعضهم البعض،مما يجعلهم يشعرون أنهم متميزون ومختلفون عن الأفراد و المجتمعات الأخرى.

2/**الإقليم:**

ويعد الإقليم عنصرا أساسيا في بناء الدولة، إذ يستقر عليه الشعب بصورة دائمة في نطاق الحدود الإقليمية،ومن هنا فالإقليم عنصر لازم لبناء الدولة،ويعرفه البعض "أنه ذلك الجزءالمحدود من الكرة الأرضية الذي يخضع لسيادة الدولة "[1].

فهو الحيز الجغرافي الذي يستقر عليه السكان بشكل مشترك،وتمارس عليه الدولة سلطتها وسيادتها،غير انه بالإمكان تعريفه بأنه المكان المميز دوليا الذي تمارس عليه الدولة سيادتها[2].

ويعد الإقليم العنصر الجوهري الذي يميز الدولة عن المنظمات الدولية،التي تفتقد إلى العنصر الإقليمي الذي تمارس داخله سيادتها.

ولا يشترط في الإقليم أن يكون على درجة معينة من الضيق أو الاتساع فلا أهمية قانونية تترتب عن ذلك،كما لا تشترط في الإقليم وحدة واحدة،بل يتكون من عدة وحدات إقليمية منفصلة عن بعضها البعض انفصالا تاما،ولكنها تخضع لسيادة دولة واحدة والمثل الواضح على ذلك ولاية آلاسكا التابعة للولايات المتحدة الأمريكية،وعموما فإن الإقليم يتضمن الحدود الداخلية البرية والبحرية والجوية،كما هي محددة و معروفة في مجال الممارسة الدولية،ووفقا لأحكام القواعد القانونية الدولة المتعلقة بكيفية تعيين حدود الدولة[3].

وتلعب الحدود دورا بالغ الأهمية في تحديد الرقعة التي تمتد إليها سيادة الدولة و تشملها،الشيء الذي ينتج عليه استقرار العلاقات الدولية،لذا أولى القانون الدولي أهمية لتعيين حدود الدول [4].

و بمناسبة الحديث عن الحدود ،لابأس أن نعرف الحدود الجمركية لما لها من علاقة بالموضوع،و التي تتمثل في خطوط أو مناطق لا يجوز للبضائع و الأموال الدخول والخروج عبرها،إلا بعد إلتزامها بسلسلة من الإجراءات والضوابط التي تفرضها تشريعات ونظم الدولة المعنية حماية لاقتصادها.

3/**السلطة**:

السلطة السياسية ركن جوهري لقيام الدولة،وتمتاز بأنها أصلية لا تنبع من سلطات أخرى، وتعد هذه السلطة ذات اختصاص عام يشمل كافة جوانب الحياة داخل الدولة.

وتكمن سلطة الدولة في سلطة التنبؤ والقرار والتنسيق التي تتمتع بها مؤسسات الدولة،لقيادة البلاد وتستطيع الدولة القيام بوظائفها الداخلية والخارجية،وهو ما يستتبع

---

[1]-عمر سعد الله و د احمد بن ناصر ،المرجع السابق، ص166.

[2]- عمر سعد الله و د احمد بن ناصر ،المرجع السابق، ص166.

[3]-عمر سعد الله،معجم في القانون الدولي المعاصر،ديوان المطبوعات الجامعية2007،ص68 .

[4]- بن عامر تونسي ،المرجع السابق.ص8

تمتعها بالقوة والقهر واستحواذها لوحدها على القوة العسكرية لحماية مصالح الأفراد والجماعات[1].

ويطلق الفقه عادة على السلطة تسمية الحكومة،أي الهيئة التي تتولى حكم الشعب وتمثيله وفقا لما يقضي به القانون،كما قد تدل على أعضاء السلطة التنفيذية.

فالسلطة إذا هي الحاكم أو المنظم الذي يتخذ القرارات باسم كل المجموعة الوطنية،وينفذها باعتبارها ملزمة لكل أعضائها .

ومن هذا المنطلق ظهر اتجاه في الفقه الدستوري الحديث،ينادي بإلزامية اعتراف الأفراد وقبولهم للسلطة،لأن كل سلطة لا تستند إلى إرادة الأفراد الذين تحكمهم،لا تعتبر دولة بالمعنى الحديث،وإلا كنا أمام السلطة المغتصبة.

الفرع الثاني :مفهوم السيادة:

بمجرد قيام الدولة بأركانها الثلاثة السابقة الذكر(الشعب،الإقليم،السلطة) يترتب لها خاصيتين أساسيتين هما: الشخصية المعنوية لتكون مستقلة عن الأفراد المكونين لها ليتسنى لها القيام بمهامها،والسيادة التي سنتناولها بشيء من التفصيل نظرا لعلاقتها الوطيدة بموضوع دراستنا،وذلك من خلال عرض بعض التعاريف المتوصل إليها والتطرق إلى مظاهرها.

و إن كان الفقهاء لم يتوصلوا إلى وضع تعريف موحد للسيادة،نظرا لاختلافهم حول مداها،والعناصر المكونة لها وخصائصها واقتصارهم على بعض مظاهرها،فقد فسرها الأستاذ (كاري دي مالبارغ) بمفهوم سلبي و اعتبرها إنكار لكل مقاومة أو قيد على السلطة العامة،باعتبار أن السيادة ما هي في النهاية إلا خاصية من خصائص السلطة العامة التي تمنحها صفة السمو و الامتياز.

بينما عرفها الأستاذ (لي فير) أنها إحدى صفات الدولة التي تخولها الحق في الالتزام بعمل ما،أو عدم الالتزام به، وفقا لإرادتها،لكن في الحدود التي سطرها القانون،وذلك تحقيقا للصالح الجماعي الذي أنشئت لتحقيقه.

أما الفقيه (جون بو دان)الذي يعد أول كاتب غربي يؤلف نظرية متناسقة عن السيادة سنة 1576،في كتابه الكتب الستة للجمهورية،عرفها أنها السلطة العليا على المواطنين والرعايا،والتي لا تخضع إلا للقانون[2]،ويرى أنها تترتب للدولة في مواجهة الأفراد والجماعات وتتكون من عنصرين،عنصر ايجابي في كونها تبسط سلطتها على الجميع دون منازع،وعنصر سلبي يتجسد في أن الدولة صاحبة السيادة المستقلة ولا تخضع لأية جهة أخرى،فيقول " الدولة تكون ذات سيادة في مواجهة الأفراد والجماعات الخاصة والعامة التي تعيش أو تعمل داخلها،فهي المجتمع السامي الذي يخضع له الأفراد والجماعات"[3].

وتعني السيادة أيضا العنصر الأساسي في تكوين الدولة والعامل الحاسم في التمييز بينها وبين الكيانات الأخرى،ويقصد بالسيادة أن الدولة ذات السيادة هي ذلك المجتمع السياسي الذي تجتمع لدى الهيئة الحاكمة فيه كافة مظاهرالسلطة من داخلية وخارجية،

---

[1]- سعيد بو الشعير ،القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ،الجزء الأول ،ديوان المطبوعات الجامعية 2000،ص36

[2]- سعيد بوالشعير،المرجع السابق ،ص81.

[3]- سعيد بو الشعير،المرجع السابق،ص82.

بحيث لا يعلو على سلطتها سلطان،وبمعنى آخر هي إمكانية الدولة أن تقرر ما تريده سواء في المجال الخارجي أو الداخلي وهذا ما أكده الدكتور (إبراهيم محمد العناني) " السيادة هي سلطة الدولة العليا على إقليمها ورعاياها،واستقلالها على أية سلطة أجنبية،وينتج عن هذا أن يكون للدولة كامل الحرية في تبادل العلاقات مع غيرها في العمل على أساس من المساواة الكاملة بينهما"[1].

وتعرف السيادة في القانون الدولي بأنها السلطة العليا التي لاتعلوها سلطة،و ميزة الدولة الأساسية الملازمة لها والتي تتميز بها عن كل ما عداها من تنظيمات داخل مجتمع سياسي منظم،ومركز إصدار القوانين والتشريعات والجهة الوحيدة المخولة بحفظ الأمن والنظام،وبالتالي المحتكرة الشرعية والوحيدة لوسائل القوة ولحق استخدامها لتطبيق القانون[2].

وللسيادة مفهوم سياسي،يقصد به الشعب وبالتحديد كل المواطنين الذين يحق لهم المشاركة في تسيير أمور الدولة. أي كل الذين يتمتعون بحق الانتخاب[3].

وهناك من يتحدث عن السيادة الفعلية أو الواقعية،وهي التي لا تستند لمصدر شرعي في نشأتها،والتي تكون خلاصة استحواذ بالقوة،وأبرز حالاتها الانقلاب.

كما يتعين التفرقة بين السيادة والسلطة السياسية،حيث ميز بينهما(دي مالبارغ)بقوله"أن السيادة شيء غير السلطة السياسية،فإن كانت الأخيرة ركن للدولة،فإن السيادة ليست كذلك،بل يمكن أن توجد دولة بدون سيادة،ولكن لا يتصور وجود دولة بدون سلطة سياسية[4].

فإذا كانت السيادة تتجسد في الخاصية التي تؤهل الدولة لفرض سلطانها على الهيئات والأفراد،فتتولى حصرا تنظيم أمور المجتمع من تشريع وتنفيذ وقضاء،فإن هذا يتطلب معه أن تكون السيادة قانونية،بحيث تتمتع بسلطة إصدار القوانين وتنفيذها، ومعاقبة كل من يخالفها.

وعليه فإن الدولة التي تتمتع بالسيادة تكون لها الكلمة العليا التي لا تعلوها سلطة أو هيئة أخرى،باعتبارها منبع السلطات الأخرى الشيء الذي يجعلها متميزة ومختلفة عن باقي الجماعات السياسية الأخرى .

و تنص المادة 12 من الدستور الجزائري أن سيادة الدولة الجزائرية تمتد إلى إقليمها البري و مجالها البحري.

اولا :مظاهر السيادة:

وللسيادة مظهران: مظهر داخلي يتجسد في وضعها للدستور والقوانين والنصوص التشريعية،وتنظيم نظام الحكم وشؤون الدولة،وإيقاع العقاب على كل من يخالف الأوامر والقوانين التي تصدرها،باعتبارها صاحبة السلطة العليا،ومظهر خارجي يتجسد في عدم خضوعها أو تبعيتها لأية سلطة أجنبية .

ويترتب على سيادة الدولة الآثار التالية[5] :

---

[1]- بن عامر تونسي،المرجع السابق،ص90.

[2]-عمر سعد الله،معجم في القانون الدولي،ص262.

[3]- سعيد بو الشعير،المرجع السابق ،ص48.

[4] -العيد صالحي ،العولمة والسيادة الوطنية المستحيلة ،دار الخلدونية .2006،ص44.

[5] - سعيد بو الشعير،المرجع السابق. ص 49

-لا يجوز أن تمارس حقوق السيادة غير السلطة الشرعية في الدولة،أي عدم قيام إلا سلطة تشريعية و تنفيذية وقضائية واحدة،وهذا ما يعرف بوحدة السيادة.فهي سيادة واحدة استئثارية (exclusive) ومانعة،وهي سيادة لا تقبل التجزئة (indivisible) بحيث لا يمكن تقسيم السيادة على مختلف أجهزة الدولة،فتكون السيادة شاملة لجميع عناصر الدولة،بحيث تسيطر الحكومة على الإقليم،والشعب المقيم عليه دون استثناء وتمارس سلطتها الداخلية والدولية بحرية تامة .

-عدم تقادم السيادة إذا لم تمارس الدولة السيادة على جزء من إقليمها أو أرضها،ذلك أن إعمال سيادتها لا يسقط بعدم الاستعمال.

-ويترتب للدولة التي تتمتع بالسيادة القانونية أنها تتمتع بالشخصية الدولية باعتبارها الكيان الدولي الذي يتمتع بالشخصية الدولية بصورة أصلية،فتتمتع بمجموعة من الحقوق و الواجبات في المجتمع الدولي، وتنفذ بحسن نية التزاماتها الدولية وتعيش بسلام مع الدول الأخرى.

كما تمنح السيادة القانونية للدولة استقلال علاقاتها الدولية،والحرية في تنظيم شؤونها الداخلية وتطوير أنظمتها الاقتصادية،السياسية،الاجتماعية و الثقافية بالطريقة التي تراها الأمثل لتلبية حاجياتها. و لقد أدى تعدد العلاقات بين الدول و تنوعها إلى ضرورة خلق تنظيم لهذه العلاقات في شكل مؤسساتي،وقد كان تمسك الدول بسيادتها وراء ظهور المبادئ الاولى للقانون الدولي ،الذي أسست أركانه معاهدة واستفاليا ،التي تطورت فيما بعد .

وترتكز الامم المتحدة في عملها على ستة مبادئ أساسية تعتبر كمبادئ القانون الدولي وهي :

-المساواة في السيادة .

- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

- حسن النية في تنفيذ الالتزامات .

- حل النازعات الدولية سلميا.

- تحريم استعمال القوة.

-المشاركة في نظام الأمن الجماعي .

ويعد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الضامن الكبير لسيادتها وممارسة استقلالها بالكامل،إلا أنه يخضع لاستثناءين في ميثاق الأمم المتحدة،ويخص حالة تهديد الأمن والسلم في العالم و مبدأ الأمن الجماعي[1]

إلا انه قد يحدث أن تنتهك سيادة الدولة،ليحول ذلك دون ممارسة الدولة لاختصاصاتها الداخلية والدولية،ويعد الاستعمار بمختلف صوره من أبرز صور انتهاك السيادة،بالإضافة إلى التدخل الأجنبي في شؤون الدولة الداخلية.

فالاستعمار يعني بسط سيادة دولة على دولة أخرى،فتفرض عليها حكمها وسيطرتها،بالوسائل العسكرية،و تستغل ثرواتها الطبيعية و شعبها،دون أن تولي اعتبارا لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

[1]-مجلة النائب المجلس الشعبي الوطني،ملف العدد العولمة وتجلياتها ،العدد الاول السنة الاولى ،2003،ص 88.

ويعتبر التدخل المباشر بالسلاح والقوة العسكرية،أو غير المباشر بواسطة وسائل الضغط الاقتصادية أو السياسية،أحد أساليب انتهاك السيادة أيضا،وهذا ما نص عليه القرار رقم 2131 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1965 أنه " لا يجوز لدولة التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة،وبغض النظر عن الأسباب في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى[1].

و السؤال الذي يطرح،بما أن الدولة هي شخص معنوي مجرد،فإن السيادة يجب أن تنسب إلى شخص معين يمارسها بصورة فعلية. فمن هو صاحب السيادة الفعلي ؟.

لقد أحدثت إشكالية الممارس الفعلي للسيادة جدلا كبيرا بين فقهاء القانون الدستوري،مما ترتب عنه ظهور عدة نظريات فقهية أهمها نظرية سيادة الأمة ونظرية سيادة الشعب،ولكل من الفقهاء حججه وأدلته في ذلك:

ثانيا :**نظرية سيادة الأمة:**

يرى أصحاب هذه النظرية أن الأمة هي صاحبة السيادة،وتنسب هذه النظرية إلى الفقيه الفرنسي (جان جاك روسو) فالأمة وحدة واحدة لا تتجزأ وهي مجردة ومستقلة عن سائر الأفراد المكونين لها،فلا تنسب السيادة إلى فرد من الأفراد أو جماعة من الأفراد أو لهيئة من الهيئات داخل الدولة،بل تنسب لشخص جماعي،يتكون من جميع الأفراد ومستقل عنهم،وقد أكدت وثيقة إعلان حقوق الإنسان في فرنسا سنة 1789 على مبدأ سيادة الأمة،وفقا للمادة 3 منها " الأمة هي مصدر كل سيادة"وقد تبنى الدستور الفرنسي الصادر في 3سبتمبر1791 هذا المبدأ.

إلا أن هذه النظرية انتقدت على أساس أنها عندما تعترف للأمة بالسيادة فهي تخلق شخصا معنويا ثانيا إلى جانب الشخصية المعنوية التي تتمتع بها الدولة،ليتنازعا السيادة فيما بينهما،كما أن الأخذ بهذه النظرية يفتح المجال الواسع لأسلوب الانتخاب المقيد الذي تبنته هذه النظرية،والذي يشترط فيه أن يكون لدى الناخب أو المرشح نصابا ماليا معينا أو حدا أدنى من التعليم،باعتبار الانتخاب وظيفة لا حقا من حقوق الأفراد.

ثم إن القول بسيادة الأمة يؤدي إلى الاعتراف بالسلطان المطلق لها،مما يترتب عليه إهدار لحقوق وحريات الأفراد،فطبقا لهذه النظرية فان ممثلي الأمة عندما يسنون قانونا فإنهم يعبرون عن إرادة الأمة .

ونظرا لكون هذه الإرادة مشروعة،فان على الإفراد الخضوع لها ولو كان في ذلك من مساس بحقوقهم وحرياتهم[2].

ثالثا : **نظرية سيادة الشعب:**

وحسب هذه النظرية تكون السيادة لكل فرد في المجتمع،فهي تنظر إلى الأفراد ذاتهم وتجعل السيادة مشتركة بينهم ومن ثم تتقسم وتتجزأ حسب أفراد الجماعة السياسية،ولكل فرد جزء من السيادة،فأصبح حق الانتخاب في ظل هذه النظرية حقا مقررا وليس وظيفة

ولقد جاءت نظرية سيادة الشعب نتيجة للصراع الذي كان قائما بين البرجوازية التي استولت على السلطة والشعب،و استطاع الشعب في الأخير أن يفرض النظرية الجديدة القائمة على مبدأ سيادة الشعب مكان نظرية سيادة الأمة،حيث اعتنقها الدستور الفرنسي

[1]- عمر سعد الله و احمد بن ناصر ،المرجع السابق ،ص85.

[2]- سعيد بو الشعير ،المرجع السابق، ص86.

سنة 1792 في مادتيه 25و26 " إن السيادة تكمن في الشعب ... " وقد أخذت به أغلب الدساتير الحديثة نظرا للمنطق الذي تبناه وما يرتبه من نتائج تتماشى غالبا مع الفكر الديمقراطي،منها الدستور الجزائري لسنة 1976،والدساتير التالية له 1989المعدل في 28 نوفمبر 1996[1]في مادته 6: " السيادة الوطنية ملك للشعب"، وترتب على الأخذ بمبدأ سيادة الشعب أن السيادة تصبح مجزأة بين أفراد الشعب،فيتقرر لكل واحد جزء من السلطة الشيء الذي يحقق فكرة الديمقراطية المباشرة،وهذا المبدأ يتفق مع النظام الجمهوري،كما أن السلطة في هذا المبدأ تتقيد بإرادة الأغلبية،والنائب يمثل دائرته الانتخابية فقط وهو مقيد بتوجيهات منتخبيه،باعتبارهم هم أصحاب السيادة وأنهم أنابوه فقط للتعبير عن إرادتهم .

وفي النهاية فإن الفقه الدستوري اعتنق مبدأ سيادة الشعب وتنكر لمبدأ سيادة الأمة الذي تعرض إلى انتقادات أكثر شدة.

لكن القوانين الوضعية في العديد من الدول حاولت التوفيق بين النظريتين وذلك باعتماد بعض المبادئ من كلا النظريتين كالاقتراع العام الذي أصبح معروفا اليوم بالنص عليه في مختلف الدساتير واعتباره حقا للجميع،وتبني الشكل الجمهوري للحكم

المطلب الثاني: آليات العولمة و أبعاد تأثيرها على الدولة والسيادة

استأثرت العولمة كمفهوم و كظاهرة بالكثير من الانتباه و الاهتمام سواء على مستوى الدوائر العلمية الأكاديمية،أو على مستوى المحافل العلمية السياسية و الدبلوماسية و الاقتصادية وغيرها.

و ترجع أهمية العولمة إلى تباين أبعادها،وتشعب أثارها على الدولة والسيادة،وما تخلفه من تغيير ملموس على مختلف جوانبها،وسنتولى في هذا المطلب التطرق لأهم التعريفات التي أعطيت للعولمة،وآلياتها التي تنشط من خلالها والتي تكرسها وتجسدها واقعيا فتؤثر بذلك على الدولة والسيادة،و مختلف مظاهرها وأبعادها .

الفرع الاول : تعريف العولمة:

اولا :**التعريف اللغوي :** العولمة كلمة مشتقة من كلمة عالم وهي ترجمة للكلمة الانجليزية Globalisation ،مشتقة من كلمة Globe التي تعني الكرة أو الكرة الأرضية،و يترجم مصطلح العولمة إلى اللغة الفرنسية Mondialisation وقد ترجمه البعض إلى العربية بالكوكبة،أي كل ما يرتبط بكوكب الأرض أو الكونية أو العولمة وكانت الغلبة لكلمة العولمة لشيوع استخدامها.

و العولمة لغة هي تعديد الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله،ويقال عولم الشيء أي جعله عالميا.

ثانيا :**التعريف الاصطلاحي:** لقد تعددت مناهج الباحثين في تعريف العولمة،و في كل الحالات لا يمكن تعريف العولمة بغير تحديد تجلياتها و أبعادها في مختلف الميادين،لذا يبقى من الصعب منح تعريف شامل و موحد لهذا المصطلح نظرا لحداثته اللغوية من جهة،و لصعوبة تحديد مدلوله الدقيق من جهة أخرى،باعتباره يحمل العديد من التضمينات في مجالات مختلفة،لذلك سنكتفي بالتطرق إلى بعض التعريفات كما يلي :

[1] - المعدل مؤخر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 08 -357 المؤرخ في 08 نوفمبر 2008 جريدة رقم 62 ل 9 نوفمبر 2008.

يعرفها الدكتور(إسماعيل صبري عبد الله)بأنها التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة[1] .

و يعرفها صندوق النقد الدولي أنها التعامل المتنامي لمجموع دول العالم،والذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع والخدمات و تنوعها عبر الحدود،بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية و الانتشار المتسارع للتقنية في العالم [2].

كما توصف العولمة في هذا الإطار بكونها عملية انتقال الرأس مالية الوطنية إلى رأس مالية عالمية،أو تطور الشركة الوطنية إلى شركة متعددة الجنسية.

ولقد عرفها الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) أنها عملية فتح الحدود، للأفكار و المعلومات و الإنسان والثروة و التكنولوجيات للعبور بحرية بين الدول .

وتحدث المفكر (فرانسيس فوكوياما)،محلل سياسي أمريكي،في مقاله نهاية التاريخ الذي نشره في جوان 1989بمجلة انترناسيونال انتريست الأمريكية،عن عولمة و توحيد الإنسانية ضمن الليبرالية و الديمقراطية،و تحدث أيضا عن فكرة نهاية التاريخ،و أكد أن التطور الإيديولوجي للإنسانية أدى إلى تدويل الديمقراطية وتعميمها على الكون،وكأنها الشكل النهائي لأي حكم سياسي[3].

وعرف بعضهم العولمة بأنها القوة بمفهومها الشامل،الاقتصادي،السياسي، العسكري،التقني،الإعلامي و الثقافي،و هي الأساس الذي سوف يصنع شكل النظام العالمي في القرن الحادي و العشرين.

ونلاحظ من خلال التعريفات المختلفة،أن هناك من نظر إلى العولمة نظرة سلبية كما فعل (توم فريد مان) في مقولته "نحن أمام معارك سياسية و حضارية فضيعة،العولمة هي الأمركة و الولايات المتحدة قوة مجنونة،نحن قوة ثورية خطيرة وأولئك الذين يخشوننا على حق،إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة،في الماضي كان الكبير يأكل الصغير ،أما الآن فالسريع يأكل البطيء"[4] .

ونقف عند التعريف الذي قدمه الدكتور(ممدوح محمود منصور) للعولمة،التي اعتبرها عملية مدارة إرادية وغائية،تستهدف من خلالها القوى المهيمنة على النسق العالمي الاستفادة من الأوضاع الدولية التي ترتبت على التطور الهائل في تكنولوجيات الاتصال و المواصلات وزيادة كثافة التفاعلات الدولية ودرجة الاعتماد المتبادل،وصورة التوزيع العالمي الراهن للقوة في تحقيق الهيمنة العالمية،وذلك من خلال العمل على فرض أنماطها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية والمعيشية،على بقية مناطق العالم،تحقيقا لمصالح تلك لقوى المسيطرة من خلال منظومة متكاملة من الأساليب والأدوات أوالوسائل المتنوعة المهيأة لتحقيق تلك الهيمنة[5].

---

[1]– مصطفى العبد الله الكفري: العولمة المفهوم والمصطلح على موقع الانترنت http//:www.regaz.com.debat/shaw.art.

[2]– عاطف السيد:العولمة في ميزان الفكر– دراسة تحليلية نقدية –دار الورق 1999/ص08.

[3]–باسم علي خريسان، العولمة والتحدي الثقافي ،بيروت ،دار الفكر العربي2001،ص27.

[4] –علي عقلة عريسان:العولمة والثقافة على موقع الانترنت: http//:www.awn.am –orgpolitic 05-04kr 4-5.014.lfm

[5] –محمد ممدوح منصور ،العولمة دراسة المفهوم والظاهرة والأبعاد ،الإسكندرية ،الجامعة الجديدة 2003 ،ص02.

ويقف التيار الإسلامي موقفا رافضا للعولمة بمفهومها العلماني الغربي،فيقول الدكتور (عبد الوهاب الميسوي) "فكما ترون إن العولمة تستند إلى مجموعة من القيم،وهي في الواقع قيم مادية تنفي الخصوصية الإنسانية كإنسانية،وتحاول في ذات الوقت أن تطرح رؤى تدور حول السوق ...السوبر ماركت...السياحة..."[1].

وهناك تيار مشجع،يميل لقبول العولمة،وفي هذا الصدد يقول المفكر اللبناني الدكتور (علي حرب) "العولمة حدث كوني له بعده الوجودي،إنها ظاهرة جديدة على مسرح التاريخ خلقت واقعا تغير معه العالم عما كان عليه لجغرافيته وحركته،بنظامه وآليات اشتغاله،بإمكاناته و آفاقه المحتملة ... وهكذا نحن إزاء إمكانيات جديدة للوجود و الحياة،تنبثق على نحو لا نظير له من قبل،وهي تسفر ليس فقط عن عولمة السوق والمدنية و السياسية بل تفضي إلى عولمة"الأنا"... لا شك أن العولمة تفتح أفقا جديدا...هناك حقا مكانات جديدة تنتجها العولمة للتحرر من أقبية التاريخ،وعبادة الأصول و أقبية الهويات و معسكرات العقائد".[2]

وهناك فريق يحاول قبول العولمة بدعوى الانفتاح على العصر والانخراط فيها، باعتبارها ظاهرة حضارية عالمية،ففي الخطاب الذي ألقاه رئيس الجمهورية (عبد العزيز بوتفليقة) يوم : 2003/01/27 في مأدبة العشاء على شرف الرئيس الايطالي (تشامبي) أكد موقفه هذا " إن حركية العولمة و الشمولية التي تشهدها المبادلات التي تتسارع وتيرتها ...ستكون عنصر تقدم البشرية على أن تسخر عبقرية الإنسان لبناء عالم أكثر تضامن وعدل، لا مناص للتحكم فيها للرقي و الازدهار الجماعي و محاربة الفوارق.... يجب على العولمة أن تكون في خدمة الإنسان،لا العكس وفي صالحه دون سواه[3].

ويؤكد بعض المفكرين وبشدة على ضرورة رفع اللبس الواقع بين مصطلحي العولمة و العالمية،ذلك أن العالمية هي تعميم للقيم و الحريات وحقوق الإنسان و الثقافات،فهي طموح الارتقاء بالخصوصية إلى المستوى العالمي،بينما العولمة هي إرادة الهيمنة وبالتالي قمع وإقصاء للخصوصي،وإرادة لاختراق الأخر و سلبه خصوصيته.

وفي الأخير يمكن القول أن العولمة هي اتجاه يريد المجتمع الدولي الوصول إليه ويكون حسب نظر البعض قد وصله،ونقصد من هذا الجانب التفاوت الذي حدث في العلاقات الدولية من خلال التداخل الدولي المبني على تزايد الاعتماد المتبادل و نهاية

التركيز على الدولة كعنصر أساسي في ذلك،والانتقال إلى مستوى أعلى في التفاعلات الدولية الجديدة،و كذلك الأشخاص والمنظمات الدولية التي أصبحت تنافس الدولة القومية

[1]– محمد الجوهري حمد الجوهري ،العولمة والثقافة الإسلامية–دار الأمين للطباعة 2002،ص02 .

[2] –حسن حنفي و صادق جلال العظم ،ماالعولمة ؟– بيروت–دار الفكر المعاصر1999،ص78 و77 .

[3]– خطاب ألقاه الرئيس عبد العزيز بو تفليقة على القناة الوطنية بنشرة أخبار الثامنة.

في سيادتها،من هذا المنطلق يمكن القول أن العلاقات الدولية أصبحت الآن تتصف بالشمولية،خاصة بالنسبة للاقتصاد و التجارة الدولية وتحرك رؤوس الأموال[1].

الفرع الثاني : آليات العولمة و أبعادها:

باعتبار العولمة ظاهرة ديناميكية مميزة ناتجة عن تفاعل العديد من العوامل والعمليات العديدة، فإنها تعمل بواسطة آليات مختلفة وتنشط بواسطة مجموعة من الآليات و المؤسسات لتحقيق أهدافها و أبعادها المختلفة.

اولا :آليات العولمة:

وتتمثل آليات العولمة في المنظمات الدولية والإقليمية،والشركات المتعددة الجنسية، والثورة التقنية التكنولوجية التي شهدها العالم مؤخرا .

1/ **المنظمات الدولية :**

تتعدد أنواع المنظمات الدولية بتعدد المهام و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ويختلف عدد أعضائها باختلاف مواقعها الجغرافية، فهناك من يقسمها حسب النشاط و التخصص إلى منظمات اقتصادية،سياسي،فنية،اجتماعية،إنسانية،ثقافية وقضائية، وهناك منظمات متعددة الأغراض، ومن حيث الموقع الجغرافي فهي عالمية أو إقليمية،أما من حيث الأعضاء إلى منظمات حكومية أو غير حكومية.وسنتطرق لأبرز المنظمات التي تعتمدها العولمة كآليات فعالة لتجسيد أهدافها، وهي:

أ ـ منظمة الأمم المتحدة:

أنشئت على أنقاض عصبة الأمم،وذلك في 25حوان1945م،بمؤتمر سان فرانسيسكو،أين عقد مندوبو الدول اجتماعا،وأقروا فيه ميثاق المنظمة الذي دخل حيز النفاذ في 24اكتوبر 1945،بعد أن صادقت عليه الدول الخمس الكبرى:الصين، فرنسا، روسيا،بريطانيا،الولايات المتحدة الأمريكية،وتمثل هدفها الأساسي في تأكيد و كفالة السلام للعالم و قد تكرر ذكر هذا الهدف في مواضع كثيرة من ميثاق المنظمة.

و ينص ميثاق منظمة الأمم المتحدة : على أن " تستخدم الأداة الدولية في ترقية الشؤون الاقتصادي و الاجتماعية للدول جميعا " وكذلك تشجيع احترام حقوق الإنسان و الحريات الأساسية دون تمييز بسبب الجنس أو العرق،وقد أنشئت عدة منظمات مختصة ألحقت بمنظمة الأمم المتحدة للعمل على تجسيد هذا المبدأ ميدانيا[2].

وتتشكل المنظمة من عدة أجهزة :

الجمعية العامة،مجلس الأمن،المجلس الاقتصادي الاجتماعي،محكمة العدل الدولية **التي** تعتبر منظمة قضائية دولية،تنظر في النزاعات الدولية التي تطرحها عليها الدول،بالإضافة إلى مجلس الوصايا الذي يعتبر هيئة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة،و يتكفل بإدارة المناطق الموضوعة تحت وصاية الأمم المتحدة،و قد تم استحداث آلية دولية للمتابعة و المحاكمة القضائية بتاريخ 1998/07/17 عندما أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعقد مؤتمر دبلوماسي بروما، تم خلاله الإعلان عن ميلاد المحكمة الجنائية الدولية التي تختص بالنظر في الجرائم التي تمس الأسرة الدولية :الإبادة،الجرائم ضد الإنسانية،جرائم العدوان .

---

[1]-كبيش عبد الكريم ، العولمة ،الدولة ومفهوم السيادة،جريدة النصر عدد 11092. 08 ديسمبر 2003,

[2] – عثامنية لخميسي، المرجع سابق،ص82.

وتعمل المحكمة الجنائية الدولية تحت إمارة مجلس الأمن،الذي له الحق في الاعتراض عن أي تحقيق أو أي متابعة تقوم بها المحكمة،وفي هذا الصدد يقول الأمين العام لمنظمة العفو الدولية "المجموعة الدولية لم تستطع فرض شروطها من أجل خلق محكمة ذات اختصاص عالمي،مستقلة وبعيدة عن الضغوطات الصادرة عن الدول الدائمة في مجلس الأمن ،ولقد رجعنا إلى نقطة البداية إذا لم نكن نريد أن يتدخل مجلس الأمن في مهمة المحكمة التي يجب أن تكون مستقلة في تحقيقاتها و عملها، ولكن لم يتم تحقيقه"[1].

فالتاريخ يشهد أن هذه المنظمات و الهيئات العالمية التي نادت بمبادئ مثالية لم تكن إلا غطاءا لخدمة مصالح الدول الكبرى على حساب الدول الضعيفة،فبعد سقوط الاتحاد السوفياتي و زوال نظام القطبية الأحادية و انتهاء الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة العظمى،فأقامت التحالفات العسكرية العالمية،السياسية الاقتصادية وعملت على تجسيد فكرة أنها شرطي العالم و راعي الأمن فيه،فأعلنت الحرب على العراق بقرار منفرد و خارج إطار الشرعية الدولية رغم معارضة جميع الدول لذلك،فاحتلت العراق و لم يتحرك مجلس الأمن،وخرقت اتفاقية "جنيف"،ولم يتحرك أيضا بل حاولت المنظمات الدولية إيجاد مبرر لجريمة العدوان هذه، فراحت تسميها بالحرب الوقائية لتضفي عليها الطابع الشرعي,

كما عملت أيضا على تنمية علاقاتها مع الدول الكبرى،وتفعيل ومساندة الديمقراطية و حقوق الإنسان و نشر الاقتصاديات الرأسمالية في كثير من بلدان العالم، وإلى جانب ذلك أنشأت مؤسسات و منظمات اقتصادية مالية على نطاق عالمي تمثلت : في صندوق النقد الدولي،البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية .

ب- **صندوق النقد الدولي :**

تم التوقيع على اتفاقية الصندوق في مؤتمر نقدي دولي للأمم المتحدة في"بريتون وودز" سنة 1944،وقد وضع المؤتمر نصوص اتفاقية الصندوق فضلا عن نصوص اتفاقية البنك الدولي للتعمير والتنمية،وقد أصبحت نصوص الاتفاقية نافذة في 27ديسمبر 1945،وعقدت الجلسة الأساسية لمجلس محافظي الصندوق في "سافانا" من 07 مارس إلى 17مارس 1947[2]،ووفقا لنص المادة الثامنة من اتفاقية الصندوق فانه يتعين على الدول الأعضاء ألا تضع أية قيود على إجراء المدفوعات وعمليات النقل للمعاملات الدولية الجارية.

إن الهدف الأساسي للصندوق هو ضمان الاستقرار النقدي العالمي،وتشجيعه مع تسهيل التوسع والنمو المتوازن للتجارة الدولية .

وقد كان له تأثير كبير في صياغة معالم النظام النقدي الدولي،ويتكون رأس مال الصندوق من حصص معينة تشترك بها الدول الأعضاء،والدول الخمس الكبرى التي اشتركت بأكبر حصص،الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 2750مليون دولار،المملكة المتحدة 1300 مليون دولار،الصين 550 مليون دولار، فرنسا 525 مليون دولار،والهند 400 مليون دولار[3]،وقد تفاعل عدد الدول تدريجيا بعد انضمامها إلى عضوية الصندوق .

---

[1] – عثامنية لخميسي ،المرجع سابق،.ص195.

[2] – حسين عمر، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي 1999، ص88.

[3] – حسين عمر ،المرجع السابق ،ص88.

ج- البنك الدولي للإنشاء و التعمير:

أنشئ بموجب اتفاقية "بريتون وودز" في 27 ديسمبر 1945،وبدأ بمباشرة أعماله من مقره بواشنطن اعتبارا من 25 يناير 1946،والملاحظ أن اتفاقية البنك تقضي بأن تكون عضوية الدول في صندوق النقد الدولي شرطا للسماح بعضويتها في البنك[1].

ويهدف البنك إلى تعمير وتنمية الاقتصاد الوطني للدول الأعضاء،وتشجيع الاستثمار الأجنبي بواسطة الضمانات التي يقدمها،ويدعم النمو المتوازن للتجارة الدولية،والحرص على تقديم المساعدات الفنية،وتشجيع الاستثمار الخاص،بالإضافة إلى فض المنازعات المالية بين الدول الأعضاء،وتدريب موظفي حكومات الدول الأعضاء على إدارة التنمية القومية.

د- منظمة التجارة العالمية :

هي منظمة دولية حكومية،تم الإعلان الرسمي على قيامها سنة 1994،التي تهدف إلى ضمان التزام الدول الأعضاء فيها بأحكام اتفاق الغات، مع القيام بعملية التحكيم، وفض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء في المنظمة، وتحرير التجارة ورفع القيود والحواجز الجمركية التي تعيق حركة التجارة و رؤوس الأموال و اقتراح الحلول المناسبة[2].

وبناءا على ذلك فإن منظمة التجارة العالمية تحقق أغراض صندوق النقد الدولي و البنك العالمي للإنشاء و التعمير،وهي تهدف متكاملة فيما بينها إلى السيطرة على الاقتصاد العالمي .

بحيث كانت فكرة إنشاء المنظمة بمثابة عنصر مكمل لعناصر التصور الذي خلفته الحرب العالمية الثانية للنظام العالمي الجديد وقتئذ،الذي كانت أولى نتائجه تحويل عصبة الأمم إلى منظمة الأمم المتحدة بوكالاتها المتخصصة العديدة التي تغطي مجالات النشاط الدولي السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي،أعقبها إنشاء مؤسسات بريتون وودز لإدارة الشؤون النقدية والمالية للعالم،وأخيرا فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لتتناول فكرة التبادل التجاري الدولي بهدف توسيع نطاقه وزيادة حجم التدفقات السلعية بين دول العالم [3] ليكتمل بذالك مفهوم الإدارة الدولية للاقتصاد العالمي.

لقد لعب صندوق النقد الدولي دورا هاما في صياغة معالم النظام النقدي الدولي، على ضوء توجيهات ومصالح الدول المتقدمة، وكان له تأثيرا فعالا في التحولات الاقتصادية الحاصلة في البلدان النامية مستغلا أوضاعها الصعبة،حيث تطبق سياسة الصندوق المتمثلة في خطط التقشف المالي و فتح الحدود،وعملية الخصخصة في أكثر من 70 دولة مدانة في الدول النامية،كما فعل مع الأرجنتين،البرازيل،المكسيك،وكان من بينها الأزمة الاقتصادية لدول آسيا(إندونيسيا وماليزيا).

ويقوم الصندوق بمراقبة التطورات الاقتصادية والسياسية والمالية في هذه البلدان المقترضة،وتطبيقا لهذه الإجراءات فقدت هذه الدول سيادتها الاقتصادية،وسلطة الرقابة على السياسة الجبائية و المالية .

---

[1] – حسين عمر، المرجع السابق، ص173.

[2] – عثمانية لخميسي ، المرجع السابق،ص 86.

[3] – سهيل حسين الفتلاوي و غالب عواد حوامدة ،القانون الدولي العام ،الجزء الثاني ،دار الثقافة للنشر والتوزيع2007،ص 175.

فصندوق النقد الدولي أصبح مسخرا لخدمة مصالح الدول الكبرى،من خلال الشروط التي يفرضها على باقي الدول،منها تخفيض سعر العملة الوطنية،وتخفيض مصاريف الإنفاق العمومي،مما ينتج عنه زيادة البطالة وتوقف النمو الاقتصادي و فوق كل ذلك فان المديونية المدارة من قبل صندوق النقد الدولي أرهقت كاهل هذه الدول، فتصدعت مصداقية الإرادات الوطنية ثم إن منظمة التجارة العالمية بوصفها الهيئة المخولة حاليا بإدارة الشأن التجاري العالمي،لم تقدم من خلال مواثيقها ومن واقع سياسات أعضائها المنفذين أي حل لقضايا الإنماء في البلدان النامية،لأن إطلاق العنان كاملا للمنافسة الحرة يعد ضربة قاضية لاقتصادياتها الضعيفة .

فمن الناحية الواقعية فهذه المنظمات باعتبارها آليات العولمة و وسائل تجسيدها ارتبطت بصورة مباشرة بالرأسمالية،ذلك النظام الذي لم يخلق إلا الحرمان والتمايز بين المجتمعات.

إلى جانب هذه المنظمات المالية العالمية برز فاعل قوي،وآلية نشيطة جدا ذات مصالح عالمية،هي:

ه- الشركات المتعددة الجنسية:

هي شركات ضخمة،تشكل شركات فرعية في العديد من البلدان وتسوق منتجاتها فيها،إذ تبقى الشركة الفرعية المتمركزة في بلد أجنبي على اتصال دائم بالشركة الأم في الوطن،وأهم ما يميز هذه الشركات ضخامة حجمها الذي يقاس برقم مبيعاتها و تنوع أنشطتها و انتشارها الجغرافي الواسع .

والشركات المتعددة الجنسية في زمن العولمة تنشر نشاطها في عشرات الدول وتحاول الاستفادة من أي ميزة في أي دولة دون أفضلية لبلد المقر القانوني،كما تنتقي إطاراتها على أساس الكفاءة و الأداء،وتبيع أسهمها لمواطني الدول التي تنقل إليها نشاطها،وتقرض من بنوكها...الخ،وتشكل الشركات المتعددة الجنسية قوام عالم العولمة،فهي تتحكم عمليا باقتصاد السوق وتقوم بإقناع جميع الدول تقريبا في العالم على تفكيك القطاع العام ونقله ملكيته للقطاع الخاص،وتعد أكثر من يستعمل التقنيات الحديثة للإنتاج في أكثر من قطر،ومن خلال شبكة المعلومات تتعرف هذه الشركات على احتياجات المستهلكين في مختلف الأقطار وتقرر ما تنتج وفي أي مكان.وتجدر بنا الإشارة في هذا المجال إلى عمليات الاندماج التي تتم عن طريق اندماج الشركات العملاقة مع بعضها البعض،أو شراء الشركات المنافسة لها،لتضخيم حجم المنافسة أو زيادة حجم الكفاءة،مما أدى إلى انتشار ظاهرة التركيز،إذ سيطرت مجموعة قليلة من الشركات العملاقة على قطاعات إنتاجية أو خدماتية بأكملها.

وتلعب هذه الشركات على التدخل في أنظمة الحكم للدول،و نذكر على سبيل المثال ما حصل في الشيلي،إثر تدبير انقلاب قاده الجنرال (بينوشي)،انتهى إلى قتل الرئيس (سلفادور اليندي)،و محاولة الانقلاب الفاشلة في فنزويلا نتيجة المواقف التي تبناها الرئيس (هوقو شافيز) من تغيير أسعار البترول ,

إن الشركات المتعددة الجنسية تقف وراء تفعيل نشاط الآليات السابقة وتشجيعها،إذ تزامن هذا التزايد في الشركات مع هذه الحركة العالمية والتي عادت عليها بأرباح هائلة،وتمحورت مبادلات الشركات العظمى المتعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات أساسية البترول،السيارات،التكنولوجية العالية و البنوك، وتتضمن تلك الشركات جل إن

لم نقل كل المبادلات العالمية،و تحقق79%من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها المحرك الرئيسي لتوسعها وتعد من أقوى القاطرات التي تستخدمها الرأسمالية لجر الاقتصاد العالمي نحو العولمة.

2/التطور التكنولوجي و المعلوماتي :

إن الاتصال و الإعلام الذي كان قديما يتم عن طريق الطباعة و الصورة أو بالعروض المسرحية تطور كثيرا بظهور التلغراف و الهاتف و الفاكس والتلفاز و المذياع إلى صعود الأقمار الصناعية إلى الفضاء التي أحدث ثورة في مجال الإعلام،فإن كان من السهل بالأمس منع المجلات و الجرائد و الكتب من عبور الحدود الوطنية،فانه بات من الصعب في يومنا هذا غلق الحدود، وصد مرور هذه المعلومات،غير أن التحدي الأكبر الذي جعل الحدود ملغاة تقريبا،هو تحدي وسائل الإعلام الدولية المتنقلة عبر الموجات الهوائية،ويعتبر الأنترنت أحدث ما أنجزته ثورة التكنولوجيا والاتصالات في وقتنا الحاض،وهي باعتبارها شبكة عالمية تربط بين شبكات الكمبيوتر قد استطاعت أن تجمع مستخدميها على اتساع العالم مما يؤدي إلى إيجاد مجتمع كوني يقوم على الاتصال بصفة أساسية [1].

ومن هنا نلاحظ أن ثورة تكنولوجيا الاتصال سارت بالتوازي مع ثورة تكنولوجيا المعلومات، بمعنى أن المعلومات والمعارف عرفت تطورا واسعا هي الأخرى،فتضاعف الإنتاج الفكري في مختلف المجالات،وظهرت الحاجة إلى تحقيق أكبر سيطرة ممكنة على فيض المعلومات، عن طريق استحداث أساليب جديدة في تنظيم المعلومات ودفع خدماتها لتسير عبر العالم،مما يؤدي تدريجيا إلى الترابط و التداخل بين مختلف مناطق العالم،وإلى الاعتماد المتزايد لهذه الآليات و الوسائل .

ومما سبق يمكن الاستنتاج كيف كانت الثورة التكنولوجية،والتقدم التكنولوجي المذهل،والثورة المعلوماتية الفائقة آلية فعالة ساهمت بشكل كبير وسريع في صنع ظاهرة العولمة و الوصول بها إلى أبعاد مختلفة،إذ استطاعت أن تحدث في حياة الناس تغيرات جذرية سلاحها في ذلك نظام معلوماتي فائق السرعة،وتكنولوجي متطور بسرعة مذهلة في إمكاناتها ووسائلها [2].

ثانيا :أبعاد العولمة: تتمثل في :

1 **- البعد الاقتصادي** :

[1] – عاطف السيد:المرجع السابق، ص47.

[2]– عثمانية لخميسي، المرجع السابق، ص 97.

ذهب العديد من الفقهاء و المفكرين إلى اعتبار أن العولمة هي في الأصل اقتصادية، وأن المظهر والبعد الاقتصادي للعولمة يمثلان الوجه الأكثر تحقيقا،ومن هنا فقد طغى الطابع الاقتصادي على العولمة .

تعتبر العولمة الاقتصادية عملية سيادة نظام اقتصادي واحد يجمع تحت لوائه بلدان العالم،و يقوم على أساس تبادل الخدمات و السلع و المنتوجات و الأسواق و رؤوس الأموال، وهكذا يبدو البعد الاقتصادي للعولمة قائما على مبدأ حرية التجارة الدولية الذي يعني انسياب السلع و الخدمات و انتقال رؤوس الأموال دون عوائق وحواجز،مما يسهل الوصول إلى الأسواق و مصادر الموارد الأولية وكذا تشجيع التجارة الدولية[1].

وإن كانت العولمة في صورتها الاقتصادية الناتجة عن الفكر الرأسمالي،تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي،وزيادة الكفاءة الإنتاجية والتنافسية بالنسبة للدول القوية،إلا أنها بالمقابل تقدم مخاطر على الاقتصاديات الناشئة،ففي الوقت الذي تعمل فيه على دفع النمو الناتج على التصدير والتخصص الأكبر في الإنتاج،ونقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار، ومرور الأفكار والممارسات العملية،إلا أن التحرر الكامل للاقتصاد يؤدي إلى ضعف الموارد المالية للدولة الوطنية،وإضعاف سلطتها بإزالة الحواجز الجمركية،وإزالة أوتخفيض الضرائب و الرسوم إلى أضعف حد ممكن،كما أن سيادة الشعوب ترتبط أيضا بحقها في استغلال ثرواتها وسيادتها الكاملة عليها،بإقرار منظمة الأمم المتحدة حق الدول في تأميم ثرواتها في إطار مبدأ السيادة الدائمة للشعوب على ثرواتها الطبيعية،إلا أن هذا المبدأ عرف انحصارا شديدا أمام ضغوط الليبرالية.

وهكذا فان تنامي الشركات المتعددة الجنسية،وتراجع الشركات الوطنية،وتزايد دور المؤسسات المالية الدولية وتعاظم الثورة التقنية،لا تهدف سوى لهيمنة الفكر الليبرالي على النظام الاقتصادي العالمي.

وخلاصة القول فان السياسات الاقتصادية في ظل العولمة تتجه إلى مزيد من الانفتاح واعتماد اقتصاد السوق،مما ينتج آفاقا جديدة للتعاون و التحالف الاقتصادي بين الدول، لكنه يطرح تحديات كبيرة أمام كثير من الدول النامية،التي يتعين عليها أن تواجه بحزم الآثار السلبية لعولمة الاقتصاد .

2-البعد السياسي:

إن البحث في المظهر السياسي للعولمة يشمل عدة مفاهيم،لعل أهمها تقليص فاعلية الدولة و دورها،واعتبار الشركات المتعددة الجنسية والمنظمات الدولية شريكا لها في صنع قراراتها السياسية .

كما أن العولمة في بعدها السياسي تدعو إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية و حقوق الإنسان والحريات الفردية،وهي إعلان عن نهاية الحدود وبروز المجال السياسي العالمي،الذي يعني تخيل العالم كوحدة سياسية واحدة،فمثلا القرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم سرعان ما تنتشر إلى كل عواصم دول العالم،والتشريعات التي تخص دولة تجذب اهتمام كل الدول،والأحداث السياسية الإقليمية أو المحلية تنتقل بسرعة وتستحوذ على اهتمام العالم بأسره.

[1] – مصطفى العبد الله الكفري،عولمة الاقتصاد الاقتصاديات العربية على موقع الانترنت.

http//: www.awn.am.org.politic- 05-04/ fkv4-5.022.htm.

وتجدر الإشارة إلى أن سقوط الاتحاد السوفياتي،وبروز القطبية الأحادية،ساهم كثيرا في اندماج الشعوب ونمو نشاط المنظمات الدولية التي تركز اهتمامها على قضايا ذات طابع عالمي مثل حقوق الإنسان و تحقيق السلام والأمن العالميين،وغني عن البيان أن مثل هذه المنظمات تتخذ كأداة للضغط على الدول في صنع قراراتها،وأصبحت قرارات الدول تحاول بشكل أو بآخر إيجاد توافق بين مصالحها الذاتية،و مصالح الغير،سواء تمثل الغير في دولة أو شركة متعددة الجنسية،أو بنوك عالمية أو منظمات دولية،أو جماعة ضغط في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان أو البيئة ... الخ.

بل أصبحت هذه المنظمات تتدخل في الشؤون الداخلية للدول بطريقة مباشرة، كالتدخل في شمال العراق وجنوبه لحماية الأكراد و الشيعة سنة1991،و التدخل الدولي في الصومال 1993 تحت شعار حماية حقوق الإنسان.

إن الواقع يفضح السياسات التي تتخذ من المبادئ السامية ذريعة للتدخل وانتهاك سيادة الدول،بسبب الهمجية الأمريكية على الأمم المتحدة و مجلس الأمن،فتستغل وضعها كقوة عظمى وحيدة في العالم،وتلجأ للاستخدام المعيب لفكرة التدخل،بل قد وصل بها الأمر إلى استصدار قرارات باسم الشرعية الدولية لحصار بعض الشعوب و الفتك بها،لأن حكامها خالفوا ما تمليه عليهم .

إن اختراق حدود السلطة السياسية للدول لا يتم اليوم بالغزو المسلح كما جرى العمل قديما بل يتم عن طريق استبدال رئيس برئيس أو زعيم بآخر،و ذلك بإجباره بشتى الوسائل على إتباع المسلك المطلوب،فكثير من رؤساء الدول يتعرضون لهذه الضغوطات عندما يرفضون الرضوخ والتحالف مع الحكومات الأجنبية والشركات العالمية،مثل التدخل الامريكي في بنما سنة 1986،و خلع الرئيس البنمي المنتخب من طرف الشعب وهذه صورة واضحة لاختراق سيادة الشعوب .

ففي ظل العولمة،فان العالم يصبح قرية صغيرة يجوز التدخل في أرجائها بدعوى استعادة الديمقراطية،أو بحجة حماية حقوق الإنسان والأقليات المهددة من الأغلبية،و حماية البيئة ...الخ.

3- البعد الثقافي:

يسعى الداعون للعولمة و المدافعون عنها إلى إيجاد ثقافة كونية عالمية،أو ما يعرف بعولمة الفضاء الكوني،تحتوي منظومة من القيم و المعايير لفرضها على العالم أجمع، ويرى العديد من المفكرين أن البعد الثقافي للعولمة يتجسد في تعميم الثقافة الأمريكية على العالم، فيقول المفكر الأمريكي (ناعوم تشومسكي) "إن العولمة الثقافية ليست سوى نقلة نوعية في تاريخ الإعلام، تعد لسيطرة المركز الأمريكي على الأطراف أي على العالم كله"[1].

لذا فالبعد الثقافي للعولمة يحمل في طياته نوعا من الغزو الثقافي،و يهدف إلى نشر الإيديولوجية الليبرالية والثقافة الاستهلاكية والشبابية عالميا،لتحقيق الدمج الثقافي العالمي،متجاوزا بذلك كل الحضارات والمجتمعات والبيئات والجنسيات والطبقات، فبالرغم من أن العولمة تشكل إغناءًا للهوية الثقافية،إلا أنها تمثل اختراقا صارخا،وهيمنة أحادية لبلد واحد من بلدان العالم،هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تسيطر على نسبة كبيرة من المادة الإعلامية والثقافية،وكذلك مختلف عمليات تدفق الأفكار والمعلومات عبر

[1] عثامنية لخميسي ،المرجع السابق ،ص117.

العالم من خلال هيمنتها على الصحافة العالمية و صناعة السينما العالمية،والتجهيزات المعلوماتية والحاسوبية والمكتبات وبنوك المعلومات،والشبكات ...الخ. فمثلا موجة العقوبات الاقتصادية و التدخلات العسكرية والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي تقترفها الولايات المتحدة سواء تحت مظلة الأمم المتحدة أو خارجها،تبث تحت عناوين وذرائع متباينة، وتشكل صورا للعالم،ووقائع مزيفة توافق أهواءها و أهدافها،فحتى الأفكار و الأذواق والأزياء والفنون الترفيهية، توجه بشكل يوافق أهدافها .

إن البعد الثقافي للعولمة يعد من أكثر أبعاد العولمة فعالية،باعتباره الأرضية المتينة التي تمهد لتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية للعولمة،بشكل سلمي وهادئ،وهذا مايسميه البعض بالعولمة الإعلامية الناعمة التي تؤدي إلى تخريب منظومات قيم وإحلال قيم أخرى محلها ولا يخلو ذلك من توجه استعماري جديد يرتكز على احتلال العقل والإرادة، وجعلهما يعملان وفق أهداف المستعمر، وفق خططه ومصالحه .

4- البعد الاجتماعي:

تتجه العولمة في بعدها الاجتماعي إلى جعل العالم قرية كونية واحدة يخضع لتوجيهات واحدة،في إطار مجتمع واحد،ذو أنظمة اجتماعية واحدة،ولغة وديانة وأخلاق وعادات واحدة.

وإن كان لهذا البعد ايجابيات تتمثل في تزايد التواصل السكاني على المستوى العالمي ونمو الشعور بالاندماج الناتج عن الإحساس بالترابط والتفاهم،إلا أن العولمة وبغرض تحقيق بعدها الاجتماعي،تقوم بتغيير النظام العام في المجتمعات التي تخالفها،لاسيما نظام الأسرة،فتنشط من خلال منظمات دولية،كمنظمة الأمم المتحدة،ومنظمة حقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية ومنظمة أخوات حول العالم...الخ وعن طريق المؤتمرات الدولية والاتفاقات الدولية،(كمؤتمر السكان و التنمية بالقاهرة 1994)الذي دعى إلى تغيير حياة الأسرة و المرأة،(مؤتمر بكين 1995) للمساواة و التنمية و التنظيم،(مؤتمر نيويورك للمرأة سنة 2000) الذي قدمت فيه الدول المعولمة قرارات حول الحرية الجنسية للمرأة، وإباحة حمل المراهقات وحقهن في الدراسة دون إهانة ...الخ وجعل كل دولة توقع على هذه القرارات ملزمة بتغيير تشريعها الداخلي .

وفي الختام نقول أن الأبعاد المختلفة للعولمة مترابطة ومتشابكة فيما بينها،فكل بعد يكمل البعد الآخر ويقويه .

إن ماانتهى إليه العالم اليوم من عولمة في جميع ميادين ومجالات الحياة،تبعته بالموازاة عولمة للقوانين التي تعتني وتنظم كل مجال على حدا وبالتبعية التوجه نحو عولمة القضاء والاختصاص القضائي العالمي.

وتستند أغلب القوانين العالمية على عدد من الوثائق التاريخية،كإعلان حقوق الإنسان بالولايات المتحدة الأمريكية،إعلان فرجينيا 1776،إعلان الثورة الفرنسية1790،تم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة1948،ومن ثم تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرار 2200 في 16سبتمبر 1966،العهدين الدوليين، الاول خاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية،والثاني خاص بالحقوق المدنية والسياسية،اللذان يعكسان عالمية مضمونهما،حيث راحت العديد من الدول تعتمدها في دساتيرها،بعد أن صادقت عليهما .

إن المبادئ التي جاء بها العهدين والتي كرست جاهدة حماية حقوق الإنسان،و في ظل التوجه الليبرالي الذي يمجد مكانة الفرد وحريته في كل المجالات،واستحواذ الدول الكبرى على الاقتصاد العالمي ونمو تفاعل العلاقات الدولية استوجب بالضرورة إيجاد قوانين عالمية وتضمن وتصون الحقوق حقوق الإنسان ،و تضبط هذه المعاملات التي تتجاوز حدود الدولة،وتجسيدا لذلك تصادق الدول على الاتفاقيات الدولية في مختلف الميادين، وإثر ذلك تعمل على إعادة صياغة قوانينها الداخلية وتعديلها وفق ما يتماشى وهذه الاتفاقيات التي تتبناها،ولقد صاحب هذا التحول ظهور قوانين عالمية كقانون البيئة، قانون الملكية الفكرية،القانون البحري.

وبصدد الحديث عن عولمة القانون فقد عقدت في فرنسا ندوة حول عولمة القانون في بيرينيوت من 13 إلى 15سبتمبر،1999توصلت الندوة إلى نتيجة هي أن الكلام عن عولمة القانون أصبح ينصرف تلقائيا إلى جملة القواعد والتقنيات التي تحكم تعامل المؤسسات الاقتصادية الناشطة على المستوى فوق الوطني[1].

ويعد القانون الدولي وسيلة لحفظ الحقوق و تنظيم العلاقات الدولية،وهو فرع حديث من علوم القانون حسب رأي أغلبية الفقهاء،و لقد نشأت إلى جانبه العديد من القوانين الدولية من أبرزها القانون الدولي الجنائي الذي يعد أحد فروع النظام القانوني الدولي وينبغي أن نشير إلى أن القانون الجنائي يعد النواة الأساسية التي تعكس ممارسة الدولة لسيادتها،ذلك أن الدولة تضع سياسة التجريم والعقاب وفق النظام العام والآداب العامة المنبثقة من صميم المجتمع،لذا فإن إيجاد قانون جنائي دولي يقابله قانون جنائي وطني، يخلق صعوبة في الانسجام بين ما هو داخلي وخارجي [2].

فالقانون الدولي الجنائي يعمل على حماية المصالح العليا للمجتمع الدولي من جرائم معينة كجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان،بحيث تخضع هذه الجرائم للاختصاص القضائي العالمي،فيسمح لمحاكم دولية،محاكمة مرتكبي هذه الأفعال المجرمة كالمحكمة الجنائية الدولية الدائمة،والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (يوغسلافيا سابقا،ورواندا) فكلها محام تنظر في انتهاكات القانون الدولي الإنساني، و القانون الدولي لحقوق الإنسان،ويحتوي هذا القانون أحكام تجعل مسؤولية تنفيذه على الصعيد الوطني على عاتق الدول باعتمادها تدابير تشريعية وإدارية وقضائية.كما يعطى القضاء للوطني في بعض الدول،الحق في متابعة مجرمي الحرب الذين يرتكبون جرائم خارج الحدود ولكن ضمن شروط،فمثلا القانون البلجيكي يسمح بمحاكمة كل مشبوه بارتكابه جرائم الحرب سواء ارتكبت أو خارجها حتى ولو لم يكن بلجيكيا.و نفس النهج سارت عليه اسبانيا، فرنسا و ألمانيا .

ومجمل القول فان الصراع بين العولمة والدولة ذات السيادة يبدو قائما ومستمرا،فالعولمة تقلل من أهمية الحدود وتسعى إلى تذويبها،بينما تؤكد الدولة على الحدود كضمان للاستقرار والسيادة والعولمة تعني توسيع الحدود في حين تعني الدولة تعميق الحدود و ترسيخها،معتبرة إياها عاملا مميزا للأمم وضامنا لهويتها وسيادتها وتاريخها،فالدولة ترتبط بظاهرتي الحدود الإقليمية والولاء القومي،وقد أصبحت الدولة منذ مؤتمر واستفاليا 1648،صاحبة السيادة المطلقة التي لا تعلوها سيادة،وامتلاك الدولة للسيادة يجعلها تمارس

[1] -عمر سعد الله ،المرجع السابق،ص315.

[2]- voir colloque de lille la juridictionnalisation du droit international édition A.Pedon mai 2003 page 60.

حقوقها السيادية سواء في المجال الداخلي أو المجال الخارجي،ومن أبسط حقوقها وضع القيود التي تراها مناسبة في مواجهة دخول الأفراد والبضائع والأفكار إلى إقليمها،مما يعطي أهمية للحدود الإقليمية التي يعتبر تذويبها تآكلا في السيادة .

لكن الثورة التي لحقت بأدوات الاتصال ووسائل المواصلات أدت إلى انسياب الأفراد والأفكار والقيم عبر الحدود الوطنية،والتطور الهائل في العلاقات الدولية الاقتصادية والتجارية،وكذا تدخل المنظمات الدولية وتعاظم الشركات المتعددة الجنسية و تحكمها في الاقتصاد العالمي وما يترتب عليه من تدخل في الشأن السياسي و الاجتماعي للدول يعد مساسا صارخا بأركان الدولة وسيادتها .

المبحث الثاني: الدولة والسيادة في محك العولمة:الآفاق والانعكاسات

إن حقيقة تأثير العولمة على الدولة والسيادة واقع لاجدال فيه،وانطلاقا من هذا الواقع،فإن العولمة تطرح مسألة تقلص أدوار الدولة الوطنية،وتراجع مبدأ سيادتها من خلال الدمج العملي لمختلف الأنشطة،وازدياد مرونة الأجهزة الناشطة في كافة أرجاء العالم، الشيء الذي أثار تساؤلات عديدة عن مكانة الدولة في ظل العولمة ومصير سيادتها،التي عرفت تآكلا جراء التقدم السريع والمكثف لهذه الظاهرة على حسابها،مما انعكس على أدوارها.وسيتم التعرض لهذه النقاط في المطالب التالية كالآتي:

المطلبالأول: مكانة الدولة والسيادة في ظل العولمة:الآفاق والانعكاسات

نظر إلى الدولة في ظل التنظيم الدولي السابق على أنها وحدة سياسية متميزة مستقلة عن غيرها من الدول، وكان من الميسور الفصل بين ما يعد من الشؤون الداخلية للدولة، وما هو خارجي، لكن هذه النظرة أخذت تتراجع تدريجيا تحت ضغط التفاعل المتزايد بين الدول، مما أدى إلى تبني فكرة سياسات الترابط من طرف العديد من المفكرين، بمعنى الترابط بين الأوضاع العالمية الدولية والأوضاع الداخلية المحلية.

الفرع الأول : التنبؤ بزوال الدولة الوطنية:

يرى الكثير من الباحثين أن عصر الدولة القومية قد انتهى،وأن التحكم على المستوى القومي لم يعد فعالا في مواجهة العمليات الاجتماعية والاقتصادية،حيث أن السياسات القومية قد عزلتها قوى السوق العالمية، فيقول الفيلسوف الفرنسي (جارودي) إن التيار المهيمن في صفوف الاقتصاديين الرأسماليين هو الدفاع عن الليبرالية بدون حدود، والداعي إلى اختفاء الدولة أمام السلطة المطلقة للسوق،وحتى لا يبقى أي عائق أمام الاحتلال الاقتصادي [1].

ولقد جرى التأكيد أيضا على تآكل نفوذ الدولة الوطنية،و تراجع سيادتها من قبل مفكرين بارزين،منهم (فرنسيس فوكو ياما)الذي راح في تشخيصه لهذه المرحلة يتنبأ بزوال الدولة،التي ستكون شيئا زائدا في نظره لا ضرورة لها،لأن القوى الاقتصادية العالمية ستخلق ثقافة عالمية متجانسة التكوين،بين مختلف شعوب العالم في كل الميادين،فتجعل من هذه الشعوب شعبا متكاملا موحدا.

أما (صامويل هنتغتون)مدير الأبحاث الإستراتيجية لجامعة هارفورد،في كتابه صدام الحضارات وإعادة تشكيل النظام العالمي،ذهب إلى أن الحضارة ستحل محل الدولة، بوصفها الوحدة الأساسية في السياسة العالمية،وأن الصراع بين الحضارات سيكون المرحلة الأخيرة في تطور النزاع في العالم الحديث،إذ أن كل حضارة غير غربية ستصطدم بالغرب،وسيعود عهد الحضارة ليجمع تحت لوائه دولا وشعوبا تتقاطع كلها في نقطة واحدة،هي اختلافها الفكري مع الحضارة الغربية فتتراجع أهمية الدولة،التي ستبقى قائمة رغم ذلك،لكن ليس بمفهومها التقليدي،فالذي سيزول في نظره هو مفهوم الدولة القومية،من خلال تمزق النسيج الاجتماعي للدولة إلى نخب وفئات ذات ولاء حضاري.

[1]- العيد الصالحي ،المرجع السابق ،ص 67.

وفي نفس الاتجاه يسير (روبرت كابلان) في كتابه نهاية الأرض،لكن من زاوية أخرى، فيقول بأن التغيرات الديمغرافية والبيئية،هي من ستؤدي إلى نهاية الدولة وبداية الفوضى الشاملة.

إن هذه التنبؤات والاتجاهات تؤكد أن الدولة ستفشل في التفاعل مع إفرازات العولمة والتعايش معها وستفقد شيئا فشيئا قدرتها على التحكم في زمام المبادرة في توجيه شعوبها، ذلك أن مشروع العولمة يتخطى الدولة القومية التي أصبحت سيادتها مجرد شعار تتغنى به، إلى حد أن ذهب البعض إلى ضرورة تجاوز مفهوم السيادة والانتقال إلى ما يسمى بالحكم في مرحلة ما بعد السيادة.فالبروفيسور (جورج سيل)الأمريكي،يرى أن مفهوم السيادة تجاوزته الأحداث،ولم يعد يصلح سوى للعرض في المتاحف،فضلا عن كونه يشكل تحديا للمنطق القائم ولا يمكن الدفاع عنه.

ولقد كان من نتائج تراجع مبدأ السيادة الوطنية للدولة،أن تزايدت إمكانية التدخل في الشؤون الداخلية للدول،وفي هذا الإطار توسعت مبادئ القانون الدولي،إلى الحد الذي أصبح يضع قيودا على الدول،ويحدد لها ما الذي تستطيع فعله أولا تستطيع فعله في قضايا شديدة الحساسية تدخل في صميم اختصاصها،فأصبح مركز السيادة في ظل النظام الجديد وما أفرزته العولمة من عوامل قيدت مبدأ سيادة الدولة،لا من أجل مصلحة المجتمع الدولي،بل من أجل مصلحة الدول المتقدمة،ضعيفا ومهددا،فظهر في النظام الدولي فاعلون دوليون في تلك القضايا التي كانت إلى عهد قريب من اختصاص الدول لا ينازعها فيها أحد.

كما أن السيادة الداخلية للدول هي الأخرى أصبحت تخضع لاعتبارات الهيمنة الدولية،عن طريق التدخل في الشؤون الداخلية وإجبار الدول على إتباع نظام حكم وسياسات داخلية معينة.

وفي ظل هذه الأوضاع تشهد الساحة الدولية نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات سواء في إطار ثنائي أو إقليمي،وأفضل مثل يعتد به في ميدان الأخذ بنظام إقليمي نموذجي تجربة الوحدة الأوروبية،التي توصلت لعقد معاهدة ماستريخت، لخلق الاتحاد الأوروبي وتوحيد اللوائح والأسواق،وسهر العملات في عملة واحدة هي "الأورو" وتكمن نقطة هذه التجربة في كون الجماعة الأوروبية تستند إلى ما يمكن تسميته بالثقافة الغربية،التي كانت سببا في جعل الهدف النهائي في عملية التكامل الاقتصادي هو التوحيد السياسي،التي اتبعت الطريق الاقتصادي لتحقيق وحدتها السياسية[1].

إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساسا على تخلي الدول الأوروبية الطوعي،عن بعض مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي اقتصادي،وربما لاحقا الوحدة السياسية،وهذا النموذج الاندماجي لم يكن لينجح لولا اقتناع الدول الأوروبية بأن الوقت قد حان للتخلي التدريجي عن السيادة وإسقاط الحدود التقليدية بينها،علما أن أوروبا هي التي روجت لفكرة السيادة وفكرة ترسيخ وتحديد الحدود الجغرافية بين الدول،لقد اخترعت أوروبا في السابق فكرة الدولة الوطنية والمواطنة،وهي التي صدرت للعالم الأفكار الرأسمالية والاشتراكية والليبرالية،وأوروبا هي التي تصدر اليوم للعالم فكرة الاندماج الاقتصادي والسوق المشتركة،والتكتلات التجارية وهي التي تصدر أيضا فكرة التخلي عن السيادة الوطنية.

[1] – المجذوب أسامة ،العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية الطبعة الثانية القاهرة ،الدار المصرية اللبنانية 2001،ص51 .

إن النجاح المتتالي لهذا التكتل الإقليمي أدى إلى إنشاء مؤسسات سياسية وقانونية وثقافية،كالبرلمان الأوروبي،ومجلس وزراء الدول الأوروبية،وكلها مؤسسات وحدوية، تتوحد فيها السيادات بدرجات متقدمة،ذلك أن الإصلاح الفردي في الدول الأوروبية لم يعد ممكنا.

وفي هذا الصدد يقول (كينيشي أوماي)[1]،أن الدولة الوطنية بصورتها التي عرفت في القرون وملائمة للاضطلاع بوظيفة تنظيم النشاط الإنساني في ظل عالم بلا حدود،ومن ثم فهو يدعو إلى ما يسميه بالدولة الإقليمية كبديل للدولة الوطنية التي لم تعد صالحة.

ويخلص (اوماي) نتيجة ذلك إلى تراجع احتمال نشوب الحروب بين الدول مما يلغي إحدى وظائف الدولة الوطنية الأساسية،إذ يؤدي انتشار رأس المال ذاته إلى فرض تغيرات اقتصادية جديدة على دور الدولة في الشؤون الاقتصادية،ويتنبأ بناءا على ما ذكره، باضمحلال الدولة الوطنية لأنها جردت من أي غرض اقتصادي أو وطني كان مبررا لوجودها،وتجدر الإشارة إلى أن مثل هذا المفهوم الذي جاء به اوماي يصلح للإشارة إلى مشروع اقتصادي ناجح،لا إلى مجتمع سياسي متكامل كالدولة التي لا يمكن في أي حال اعتبارها منظمة تسعى إلى الربح،أو تحتكم في قراراتها إلى الربح والخسارة.

والواضح أن التكتلات الإقليمية هي وسيلة لدفع العولمة إلى الأمام وتجسيدها من جهة أخرى.

ويقول الرئيس الفرنسي (جاك شيراك) في كتابه فرنسا للجميع "لقد آن الأوان لأوروبا أن تعيد اكتشاف ذاتها،أن تؤكد هويتها بوضوح إزاء سائر البلدان في الكرة الأرضية،أن تدخل الديمقراطية إلى مؤسساتها وأخيرا لتهتم البرلمانات،البرلمان الأوروبي والبرلمانات القومية،متمتعة بقوميات حقيقية،بصياغة قانون لا يكون نتيجة مساومات غامضة نوقشت بعيدا عن ممثلي المواطنين،وهكذا تعطي أوروبا الموسعة الديمقراطية جميع فرصها،أوروبا التي يجب لكي توجد أن تصنع هويتها"[2]

وأيا كانت المكانة التي تحتلها الدولة في النظام الدولي الحالي، فقد أضحى واضحا أنها لا تستطيع الصمود أمام سيادة الليبرالية القائمة على تعزيز الملكية الفردية وحرية السوق،وتحديد دور الدولة في النشاط الاقتصادي،والتي عرفت انتعاشا على يد مستشار (ريقن)الاقتصادي،(ميلتون فريد مان)، ومستشار(تاتشر)،(فريديريش فون هايك) اللذان، قاما بتوكيل الحكومة مهمة الحفاظ على الإطار العام للنظام الرأسمالي، مؤكدين أنه كلما تمتعت المشروعات بحرية أكبر بشأن استثماراتها واستخدامها للأيدي العاملة، كان النمو أكبر والمستوى الاقتصادي أعلى للجميع.

إلا أن الإصلاحات الليبرالية حتى في الدول التي تبنت هذا التوجه، كانت مصحوبة بعيوب وسلبيات لا تحصى على أبنائها.

ففي أمريكا مثلا،لم يعد هناك وجود لذلك العالم الهادئ الذي كانت تعيشه الطبقة البيضاء الأمريكية،إذ لم يعد بمقدور الأبناء التمتع بنفس المستوى المعيشي الذي عاشه آباؤهم،فالمنزل الذي كان يملكه الآباء واشتروه في سن مبكرة،يكلف الآن الأبناء مبالغ

[1] – وردت آراؤه في كتابه نهاية الدولة القومية وصعود الاقتصادات الإقليمية .

[2]– ضياء مجيد الموسوي ،العولمة واقتصاد السوق الحرة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الطبعة الثانية 2005،ص104.

طائلة لا طاقة لهم بها،وهذا يحملنا للحديث عن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لاضطراب قطاعها المصرفي،وانهيار سوق العقارات، حيث حذر صندوق النقد الدولي من أن هذه الأزمة ستتسبب في احتمال قوي لدخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة تباطؤ وركود، وتعد هذه الأزمة واحدة من اشد الأزمات المالية التي تعصف بالولايات المتحدة،وقد علقت صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية أن أزمة القروض العقارية،نالت عددا من المؤسسات المالية والبنوك الكبرى في العالم،وتتنبأ الصحيفة أن المزيد من البنوك والشركات ستصاب بالإفلاس مما سيزيد في البطالة والتدهور المعيشي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعيش الولايات المتحدة الأمريكية اليوم ظاهرة التفاوت في المداخيل،ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية المجتمع الوحيد المتقدم وكانت فيه الإنتاجية آخذة في الارتفاع المستمر وباطراد على امتداد العقدين الماضيين، بقيت مداخيل الأغلبية من مواطنيها على حالها،وفي هذا الصدد يقول (فيليكس روماتين) مصرفي أمريكي ومعلق مالي شهير "إن ما يحدث هو تحويل هائل للثروة من العمال الأمريكيين المنتمين إلى الطبقة الوسطى إلى أصحاب الأصول الرأسمالية[1].

وهناك أخطار أخرى سادت بعد سلسلة الإصلاحات الليبرالية الجديدة التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا،ففي الولايات المتحدة الأمريكية،أصبحت الأسرة أكثر هشاشة وتصدعا منها في أي بلد آخر. ومن بين الأسباب التي أدت إلى ضعف الأسرة تلك المستويات المرتفعة وبصورة غير مألوفة للتنقلات المطلوبة من العمال عبر خريطة الولايات المتحدة الأمريكية بحثا وسعيا وراء العمل،مما خلق أعباء نفسية واجتماعية نتج عنها اللااستقرار الأسري.

وفي ظل الإصلاحات الليبرالية ازداد كثيرا عدد المودعين وراء القضبان بسبب لجوء الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيداع مئات الآلاف من مواطنيها في السجون كبديل للضوابط التي تفرضها المجتمعات المحلية،وهي الضوابط التي قضت عليها قوة السوق المتحررة من الضوابط،ورفع يد الدولة من ميدان الرعاية الاجتماعية،والزيادة المطردة في حجم الإنفاق على أفراد الشرطة تجهيزا وعدادا،والترسانة العسكرية والأسلحة.

وفي انجلترا شجعت سياسات(مارغريت تاتشر) على تحقيق نمو صارخ في التفاوت الاقتصادي لتحقيق مبدأ الرابح يحصل على كل الثمار.

وقد تم تحويل المستشفيات العامة إلى مشاريع تجارية،وأرغمت على منافسة الجهات التابعة للقطاع الخاص التي تقدم خدمات الرعاية الطبية،وفرضت المدارس رسوما مقابل خدماتها، وطلب منها تكملة ميزانيتها عن طريق القيام بأنشطة تجارية وخفضت الإعانات الاجتماعية تخفيضا صارما،وأصبحت الخدمات التي تقدمها الدولة سلعا تباع وتشترى في السوق،وتم تقليص كل الوظائف التي تضطلع بها الدولة في ميدان الرعاية الاجتماعية، وأصبح الغرض من إعانة البطالة هو إجبار المستفيدين منها،على قبول العمل على مستويات الأجر التي يحددها السوق.

هكذا تمثل دور الدولة حسب سياسة تاتشر،في تقديم القواعد واللوائح التي في ظلها تصبح السوق الحرة بما فيها سوق العمل ذاتية التنظيم،وانطلاقا من ذلك يتعين تغيير وإضعاف النقابات العمالية. و يتم إعادة تشكيل قانون العمل.

[1] ضياء مجيد الموسوي ،المرجع السابق،ص 92.

وإن كانت هذه هي حصيلة لإفرازات النظام الليبرالي في الدول التي نادت به واعتنقته وكانت سباقة إليه،فما مصير الدول الأخرى خاصة النامية منها، والتي تقحم فيه بالقوة، فعولمة الليبرالية تضغط على الدولة لفتح حدودها لنوع جديد من التنافس إلى الحد الذي تضعف فيه قدرة السلطة العمومية على تطبيق القوانين الوطنية داخل تلك الحدود وعلى التحكم في تدفقات وانسياب رؤوس الأموال،التي أصبحت تتمتع بحرية الحركة على المستوى العالمي .

وهو ما هيأ للسيطرة الأجنبية على القدرات الاقتصادية للعديد من الدول،وجعلها تحت رحمة الرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسيات التي تهدد بتهريب رؤوس أموالها،إذا لم تستجب الحكومات لمطالبها وهي مطالب عديدة،مثل منحها تنازلات ضريبية سخية،تقديم مشروعات البنية التحتية لها مجانا،إلغاء أو تعديل التشريعات التي كانت تحقق بعض المكاسب للعمل والطبقة الوسطى،مثل قوانين الحد الأدنى للأجور ومشروعات الضمان الاجتماعي والصحي،وإعانات البطالة،وكل ما يقلل مساهمتهم المالية في هذه الأمور،وخصخصة المشروعات وتحويل الكثير من الخدمات العامة التي كان يقوم بها القطاع العام،ليضطلع بها القطاع الخاص،وإضفاء الطابع التجاري عليها.

ومجمل القول انه في ظل العولمة الليبرالية تتحول الشركات المتعددة الجنسيات إلى دول حقيقية تقوم بتفكيك الدول وإعادة بنائها من جديد،خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيان أكبر يسمح لها بممارسة ضغط أكبر على الدول لا سميا الدول النامية بحيث يتم التأثير على سياساتها وقراراتها،فتتنازل تحت ضربات الرأسمالية الاحتكارية عن حقوقها وحدودها الجغرافية وواجباتها اتجاه مجتمعاتها،وعلى ضوء هذا نقول أن العولمة أدت إلى انفراط مفهوم العقد الاجتماعي،حيث يبدو عجز السلطة السياسية عن تجسيد سيادتها والتزامها ببنود العقد،ولم يعد من الصعب التدليل أن أطراف العقد الاجتماعي قد تغيرت بتحول المفهوم التقليدي لدور الدولة من جهة،ولظهور أشخاص دولية جديدة تحمل طابع الهيمنة والاختراق من جهة أخرى.

وهكذا تنتهي العولمة الاقتصادية التي تبنت مبادئ الليبرالية إلى فتح الأسواق العالمية للمنتجات الغربية بدون عائق،وعليه فلن تستطيع المنتجات المحلية مواجهة المنتجات المستوردة ومنافستها مما يعني تعثر العديد من الأنشطة الاقتصادية والوطنية،هنا يكون البديل المتاح أمام هذه الدول هو الاقتصار على الاستيراد،وهو بديل قصير الأمد، إذ ستضعف أرصدة السيولة المالية ويزيد التضخم نتيجة للركود الاقتصادي،وهذا هو المطلوب،لأنه سيؤدي إلى الاستسلام النهائي لسياسات الإمبريالية الأمريكية.

إن هذه الشركات وإن حدث وقدمت استثمارات مباشرة فإنها قبل ذلك تأخذ ما يكفيها من التسهيلات والضمانات السياسية والاقتصادية التي لا تحضى بها رؤوس الأموال المحلية وهو ما يعرقل الاقتصاد المحلي زيادة على ذلك فإن معظم أنشطتها تقتصر على السلع الاستهلاكية ذات العائد الأسرع نتيجة للنمط الاستهلاكي السائد.

وبهذا يتحول العالم كله إلى سوق استهلاكية لمنتجات الدول الصناعية على رأسها أمريكا، فهي تمثل عصا استعمارية في يد حكومة عالمية خفية لها مؤسساتها: كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية.

ولقد واكب الأخذ بالحرية الاقتصادية، سريان موجة من التحول الديمقراطي على المستوى العالمي من الناحية السياسية، الأمر الذي يعد طبيعيا في ظل صعود نجم الليبرالية، التي تجعل من الحرية شعارا لها في جميع المجالات، إلا أن النهج الديمقراطي الليبرالي الذي تبنته الولايات المتحدة نهجا اختياريا تنتقيه الدول خاصة النامية طوعا، من بين بدائل أخرى لممارسة الإدارة والحكم وصار حتميا لها وهذا ما دفع (فرانسيس فوكو ياما) إلى إعلان مقولته الشهيرة "إن الديمقراطية الليبرالية تشكل مطاف التطور الإيديولوجي للإنسانية والصيغة الأخيرة لنظام الحكم البشري المنشود،وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ[1]، وكان من شأن ذلك أن بدأت الحكومات في الالتزام بالدستورية في ممارستها لمظاهر سلطتها، وفي رعاية وصون حقوق وحريات المحكومين، ذلك فضلا عن الحد من نطاق تدخل الدولة في إدارة وتوجيه العلاقات الاجتماعية بهدف إتاحة قدر أكبر من الحريات للجماهير والأحزاب السياسية.

لقد أصبحت الديمقراطية كذلك مطلبا عالميا تركز عليه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها، بحيث أصبح النموذج الغربي الأمريكي النموذج العالمي الذي يجب أن تقتدي به باقي الدول.

إلا انه بالرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق منظمة الأمم المتحدة بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضايا بازدواجية، التي تتجلى صورها في هذا الخصوص فيما حدث من احتلال أمريكا للعراق لخير دليل، فهل يعقل أن تحمل الديمقراطية مبادئ حقوق الإنسان على متن الدبابات والصواريخ الحربية الفتاكة ؟

إن التدخل الخارجي الأمريكي والأوروبي في شؤون الدول النامية هو انتهاك لسيادة الدول النامية، انه نوع من السيطرة والهيمنة،إنه استعمار جديد تحت سيادة قانون العولمة، بدعوى حقوق الإنسان وحماية الأقليات واستعادة الديمقراطية،فعلى الرغم من الشعور العالمي بضرورة احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها،فلا تزال العديد من الشعوب والأقاليم تعاني من السيطرة الاستعمارية،وإذا كان الاستعمار التقليدي القائم على الاحتلال العسكري قد خف نوعا ما،إلا أن الاستعمار الجديد القائم على التبعية الاقتصادية الأكثر استغلالا،فقد سلب من الدول إرادتها في تقرير مصيرها وفرض عليها أن تتبع نظما و أساليب لا تأتلف و حاجاتها الإنسانية و القومية والدينية والثقافية،وما محاولات فرض العولمة إلا واحدة من الأساليب التي تسلب حق الشعوب في تقرير مصيرها،كما أن استخدام الحصار وحرب التجويع ضد الشعوب ما هي إلا أبشع الوسائل المستخدمة لإرغامها على التخلي عن هذا الحق .

ثم إن المناداة بحق المساواة بين الدول يبقى شعارا صعب المنال ذلك أن العولمة أوجبت على الدول الضعيفة أن تتنازل عن العديد من حقوقها للدول الكبرى،و يتجلى ذلك بوضوح في نظام التصويت في مجلس الأمن والعضوية فيه، ونظام التصويت في بعض المنظمات المالية كصندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير،حيث يكون التصويت حسب قيمة الاشتراك المدفوع من الدول،وامتلاك أسلحة الدمار الشامل من طرف الدول الكبرى وتحريم ذلك على الدول الأخرى،التطبيق غير العادل لقواعد حقوق الإنسان إذ يشمل عددا من الدول دون الأخرى، مما يخل بمبدأ المساواة بين الدول.

[1]- السيد الزيات :الديمقراطية وجدل الإصلاح السياسي – مجلة الديمقراطية .عدد3 صيف 2003 ،ص101.

- **الفرع الثاني : إمكانية تعايش الدولة مع العولمة:**

ورغم ما تطمح إليه العولمة من عولمة جميع ميادين الحياة و القفز على الدولة، وتشجيع

الشركات العالمية، إلا أن بعض المفكرين يتجهون إلى القول بأن ذلك لا يتعارض مع بقاء الدولة و سيادتها وإن كان ذلك في نطاق ضيق مما هو عليه الآن،إن العولمة لن تعمل على نفي الدولة،فقط ستقتصر على جعل الحدود مفتوحة،و الحواجز الجمركية لا وجود لها، وزيادة في حركة رؤوس الأموال و الأشخاص و الأفكار عبر العالم بأسره،وفي هذا الإطار يؤكد الأستاذ (ماقرو) أن العالم لا يزال منظما في دول ذات سيادة،و أن الدولة الوطنية لا تزال تمثل الوحدة الأساسية،و الإدارة الجغرافية العليا في أي مجتمع وأن السيادة مازال البعض يعض عليها بالنواجد خصوصا في دول العالم الثالث .

أما أن الأستاذ (ديكن) يعتبر أنه رغم تأثير الشركات المتعددة الجنسيات على الدول، إلا أن دور هذه الأخيرة لا يزال فعالا،وتعمل له تلك الشركات ألف حساب .

فبالرغم من أن العولمة أثرت وستؤثر على الدولة القومية،إلا أن ذلك لا يرقى إلى مستوى توحيد العالم وإخضاعه لقوانين مشتركة تضع حدا فيه للسيادة،حيث تحملت الدولة القومية ضربات عديدة ولازالت تتحملها بدءا بالشركات المتعددة الجنسية،و التحالفات و الاندماجات الدولية،ومع ذلك بقيت صامدة.

وإن كانت الدولة قد فشلت في بعض مهامها،وفسحت المجال لهيئات ومنظمات دولية لتشاركها في اتخاذ قراراتها المتعلقة بقضاياها الوطنية أو الدولية،فإن ذلك لا يعني زحزحتها من الساحة الدولية،فبالرغم من أن تدفق السلع و رأس المال قد اتخذ أبعادا عالمية، فإن التوجيه و الرقابة تبقى مهمة وطنية،وإن كان الاقتصاد مهيمنا على السياسة فان ذلك لا يتعدى مسائل السياسة العليا،فلن يؤدي عجز الدولة المتزايد إلى إزاحة جهاز الدولة و نهايته .

كما أن العولمة الليبرالية بحاجة ماسة إلى الدول،وهذا ما تؤكده الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا،حيث فشلت آليات العولمة الاقتصادية في بناء اقتصاد قوي بعد أن أقصت الدولة في عملية البناء الاقتصادي،كما أن التعاون السياسي الدولي يعبر عنه بالدول،و أنه في غياب هذه الدول لا يمكننا تحقيق تعاون دولي ،فبعض المسائل كالبيئة و مسألة الأمن وغيرها،بحاجة ماسة إلى سياسات وطنية ملائمة لتعاون دولي فعال.

ذلك أن الدولة ستظل المؤسسة الوحيدة التي بمقدورها أن تضمن لمواطنيها العدالة و الاستقرار،وهي الأقرب إليهم لفهم تطلعاتهم و الاستجابة لطلباتهم.

وإن كان العالم يشهد تكتلات دولية،وعولمة الكثير من المؤسسات ذات الطابع الدولي،التي توحي بأن العالم قد اقترب من التعاون الشامل الهادف إلى إنقاذ الاستقرار الاجتماعي،والتوازن البيئي،والنهوض بالاقتصاد العالمي،وكأن العالم سيحقق ذلك من خلال تحركات بسيطة،سهلة في ظل حكومة عالمية،إلا أن الواقع و النتائج المحققة حتى الآن لا تفيد ذلك،ولا تتنبأ بزوال الدولة قريبا،بالعكس لأن المتغيرات الحالية وحسب الدراسات المختلفة تؤكد أن الدولة ما تزال مؤثرا فعالا على المستوى الداخلي والخارجي

.

المطلب الثاني: التغير في أدوار الدولة

إن الدولة الوطنية في ظل النظام العالمي الجديد لم تعد تحتل تلك المكانة التي احتلتها في السابق،خاصة بعد بروز قوى اقتصادية واجتماعية محلية وعالمية منافسة لها.

إن هذا الوضع الجديد هو الذي يفرض أدوارا جديدة للدولة،إذ اختلف دور الدولة بحيث ازدادت الأهمية النسبية لبعض الأدوار،وتراجعت بالمقابل أهمية ادوار أخرى.

وقبل التعرض إلى الأدوار المستحدثة التي تؤديها الدولة حاليا،أو تلك التي يتعين عليها القيام بها،نشير أولا إلى الأدوار التقليدية للدولة.

الفرع الأول : **الأدوار التقليدية للدولة :**

سنتعرض أولا وبصورة موجزة للأدوار التقليدية التي أدتها الدولة والتي لا تزال تؤديها وان كان ذالك بشكل متغير. فقد كتب أرسطو في كتابه " الدستور اللاتيني " متحدثا عنها أنها تشمل الشؤون العدلية والمالية والضرائب والمحاسبة والميزانية والبوليس والجيش[1] .

ويرى المذهب الفردي القائم على مبدأ الحرية الفردية،أن الفرد خير حارس لمصالحه الخاصة فلا ينبغي للدولة التدخل في تصرفاته،لذا فإن وظائف الدولة تنظيمية سلبية،إذ قيد مجال نشاطها فلا تتدخل إلا عندما يتم الاعتداء من طرف فرد على مصالح الأفراد الآخرين ويهدد بالخطر السلام العام،وفي هذا الصدد يقول(هربرت سبنسر)" الفرد ليس له سوى حق واحد وهو حق الحرية المتساوية مع كل فرد آخر،وليس للدولة سوى واجب واحد،هو واجب حماية الحق ضد العنف والغش"[2]،وعلى ضوء هذه الرؤى يرى أنصار المذهب الفردي أن الدولة الحارسة تقتصر مهامها على كفالة الأمن الداخلي والدفاع على الأفراد ضد أي اعتداء خارجي،والفصل في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد وذلك بإقامة مرفق العدالة.

إلا أن أنصار المذهب الفردي الجدد لم يكونوا بنفس التطرف الذي كان عليه أسلافهم،حيث أصبحت الدولة الرأسمالية تتبنى سياسات التدخل الحكومي،ووسعت من وظائف الدولة،لتصبح المسؤولة على الإشراف في تنظيم المرافق العامة والصناعات ذات المساس المباشر بالمصالح الحيوية للجماهير،وإصدار التشريعات الكفيلة بتنظيم العمل وحمايته،والإشراف على مشاريع الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية،ورعاية التعليم وتشجيعه.

بينما ذهب المذهب الاشتراكي الذي يقوم على مبدأ تحقيق الصالح العام إلى أن الدولة تضطلع بأعباء ثقيلة، إذ أنها تملك جميع وسائل الإنتاج، وتديرها في سبيل المساواة الفعلية بين الأفراد، وتتولى توزيع العائدات من ذلك بطريقة عادلة.

ويصعب تعداد الوظائف التي تقوم بها الدولة في المذهب الاشتراكي،ويكمن الدور البارز في المحافظة على الأمن،الذي يعتبر من أهم الوظائف الملقاة على عاتق الدولة،التي عليها تأمين المواطنين من أي عدوان خارجي،والإشراف على التنمية الاقتصادية،من خلال إقامة المشاريع الصناعية والبحث عن مصادر جديدة لتمويلها وتطوير الزراعة

---

[1]- روبرت ماكيفر ،تكوين الدولة (حسن صعب) الطبعة الثانية ،بيروت . دار العلم للملايين 1984،ص309.

[2]- محمد عبد المعز نصر ،النظريات و النظم السياسية ،بيروت ،دار النهضة العربية،ص227.

وتحسين وسائل النقل وإقامة المنشآت اللازمة لذلك،والعناية بالمؤسسات السياحية التي تقيمها الدولة،التنشيط الثقافي والاجتماعي ... الخ. إلا أن الدول التي تبنت هذا المذهب تخلت عنه بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

بينما تبنى المذهب الاجتماعي موقف وسط،فهو يسمح للدولة بالتدخل بالقدر اللازم لتحقيق مصلحة الجماعة وأهدافها، مع ترك الأفراد يتمتعون بحقوقهم الفردية دون إلغائها، باعتبارها منح يحددها القانون،لا حقوقا مقدسة لا يجوز المساس بها.

فالدولة تقوم بتحديد وتنظيم الحقوق الفردية طبقا لمقتضيات التضامن الاجتماعي فتخطط وتصنع مؤشرات للقطاع الخاص،بل وتدخل نفسها كمنتج أحيانا،وهذا لنفي الفروق العظيمة في الدخل لضمان الاستقرار والتقدم.

ولقد أحدث المذهب الاجتماعي أثرا ملحوظا في دول العالم المعاصر ومنها الدول الرأسمالية،إذ انتهجت معظمها سياسة التدخل في الكثير من الميادين ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية،وتبدو فرنسا المثال الواضح في هذا المجال.

إلا انه وكما سبقت الإشارة فإن هذه الأدوار شهدت تغيرا واضح في محتواها ونطاقها،ذلك أن نطاق قيام الدولة لأدوارها تغير أفقيا وعموديا.

وقبل التطرق إلى أدوار الدولة في عصر العولمة يتحتم علينا معرفة المتغيرات التي استجدت داخل الدولة و خارجها و كان لها التأثير المباشر على أدوار الدولة.

- دوافع التغير في ادوار الدولة :

ارتكز التنظيم الدولي على النظر إلى الدولة باعتبارها وحدة سياسية مميزة مستقلة عما عداها من الدول،و لقد كان من الميسور الفصل بين ما يعد من الشؤون الداخلية للدولة و بين ما هو خارجي،لكن سرعان ما أخذت هذه الفكرة تتراجع تحت ضغط التفاعل المتزايد بين الدول،بحيث لم يعد ينظر إلى الحدود الإقليمية كحاجز و كعائق يحول بين التفاعلات الدولية وتكمن الأسباب الداخلية في:

1/تراجع قدرة الحكومات على توجيه أنشطتها الاقتصادية أو السيطرة عليها:

امتازت العولمة في بعدها الاقتصادي بالتحول إلى الأخذ بنظام اقتصاد السوق،و تخفيف قبضة الحكومة على النشاط الاقتصادي و الحد من تدخلها في تنظيم تسيير المعاملات الاقتصادية،حيث سعت الدولة الوطنية إلى فرض نظام تدويل الاقتصاد بمعنى فتح الأسواق الوطنية و توفير الحماية بفرض التعريفة الجمركية و قيود الصرف الأجنبي للسماح للدولة بتوجيه نشاطها الاقتصادي،و حمايته خاصة بعد الكساد الكبير سنة 1929 الذي مهد السبيل لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لإعادة التوازن و الاستقرار داخل الدولة،إذ بقيت الحكومات إلى عهد قريب تتدخل بشكل بارز في المجال الاقتصادي للدولة وقد إستمرت مرحلة التدخل من جانب الدولة حتى السبعينات من القرن الماضي[1]لكن هذه التدخلات سرعان ما تناقصت تحت وطأة الأزمات والمشاكل التي واجهتها الدولة كارتفاع معدل البطالة وانتشار الفقر،مما أدى إلى تقليص نسبة تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إلى أدنى حد،وتمت المناداة بإطلاق الحرية الاقتصادية إلى أبعد مدى كما ناد بها آدم سميث،وبهذا فان العولمة تضغط على الدولة لفتح حدودها لنوع جديد من التنافس الحر الذي تضعف فيه قدرة الدولة على تطبيق القوانين الوطنية داخل حدودها وعلى التحكم في

[1]- ممدوح محمد منصور ،العولمة ،دارسة المفهوم والظاهرة و الأبعاد ،الإسكندرية،دار الجامعة الجديدة 2003،ص47.

تدفق وانسياب رؤوس الأموال التي أصبحت تتمتع بحرية الحركة على المستوى العالمي،وهو ما هيأ للسيطرة الأجنبية على القدرات الاقتصادية للعديد من الدول وجعلها تحت رحمة الرأسمالية العالمية والشركات المتعددة الجنسية.

كما أدت عمليات وسياسات الخصخصة إلى إضعاف القدرة الاقتصادية للحكومة فبعد تصفية القطاع العام لم تعد الحكومة قادرة على الاستجابة لكل الطلبات والتحكم في مستويات الأسعار. وهكذا يتضح أن العولمة قد هيّئت لإضعاف الدولة اقتصاديا حيث باتت عاجزة عن تلبية المتطلبات والاحتياجات المتزايدة للشعوب فضلا عن عجزها عن التدخل لحماية المصالح الاقتصادية في مواجهة سياسات وضغوط العولمة، ورغم هذا تجدر بنا الإشارة إلى كون مؤسسات العولمة لا تفكر في تحمل ما يحدث من تحولات وتطورات خارج نطاق مشروعاتها،حتى أن قادة هذه المؤسسات هم أول من يطالب بتدخل الدولة إذا حدثت أي ضائقة اقتصادية أو صعوبة في ممارستها لأنشطتها[1].

2/ **تراجع الولاء الوطني**:

في الوقت الذي يتم فيه الاتجاه نحو العولمة،يظهر اتجاه شديد نحو تحديد الهوية والشخصية والدفاع عليها، ففي الوقت الذي تدفع فيه العولمة الفرد إلى العالمية نجد الفرد ذاته يسعى إلى تعريف هويته بشكل أكثر صرامة من ذي قبل، فالعلاقات الدولية تشهد في العقود الماضية إحياءً قويا للنزاعات العرقية والطائفية في العديد من الدول انتهت إلى تمزيق بعضها كما حدث في يوغسلافيا و الإتحاد السوفياتي،مما أوجد دولا جديدة (عشرين دولة تقريبا)و الأكيد أن هذه الدول الجديدة جاءت لتعلن عن هويتها [2] .

وأمام تصاعد هذه النزعة في العديد من الدول و الأقاليم في العالم، هل ستنجو هذه الدول من الأزمات الداخلية و الحروب الأهلية؟ و يذهب العديد من المحللين السياسيين أن سبب هذه الأزمات خاصة في البلدان النامية،سببها أيدي أجنبية خفية تعمل على خلق الفتن،و زرع الكراهية في نفس الشعب الواحد عن طريق إنماء فكرة القبلية و العرقية، لتفتيت الدول و إضعافها و إشغالها بمشاكلها الداخلية.و هكذا يبدو أن العودة إلى التركيز على الانتماء العرقي أو الديني أو القبلي الضيق يعد من الإفرازات الخطيرة للعولمة،إذ أنها تؤدي إلى إضعاف العاطفة الوطنية،فلا يجد الأفراد الذين يتوجهون لتغذية حاجتهم إلى الانتماء باعتبارها متطلبا نفيسا لا يمكن تجاوزه،إلا بالتشبث بالطائفية أو القبلية،و يتجلى ذلك في العديد من المظاهر من بينها الاستهانة بالدولة و رموزها و مؤسساتها و إهمال التاريخ الوطني،مما ينتج عنه ضعف الولاء الوطني.

3 / **تغير النظام الدولي**:

إن التحول من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية يعد تحولا نظاميا مهما في العلاقات الدولية، لذلك يجدر بنا أن نقف عنده نظرا لأهمية ما أفرزه هذا الوضع على كل الأصعدة.فقد شهد النظام الدولي تغيرات جوهرية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي و سقوط القطبية الثنائية، التي نشأت إثر نهاية الحرب العالمية الثانية و ساد التفكير بأن ما حدث شكل نهاية نظام دولي،وبداية نظام جديد،زالت في ظله الشيوعية التي مثلت قوة

[1]- مازن غرايبة،المرجع السابق،ص5.

[2]- مقتدر خان ، التحولات العالمية من الجغرافيا السياسية إلى سياسة الهويات ،على موقع الانترنت:
http://www.islamonline.net/iop-arabic//dowalia/qpolitic-april2000/qpolitic14

سياسية ذات وزن عالمي فالنظام العالمي الراهن يعد نظاما أحادي القطبية،غير أنه لا يخضع لهيمنة دولة منفردة،بل يخضع لهيمنة النظام الرأسمالي الذي تعبر عنه الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي و اليابان.

بالتالي فهي هيمنة قطب منظومة تحمل تعددية داخلها،و لكنها تعددية محكومة وفق قواعد مستمرة ينتفي فيها احتمال استعمال القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في علاقاتها المتبادلة[1]،وقد ساهم سقوط الاتحاد السوفياتي في زوال وتغير الأنظمة السياسية في العديد من الدول خاصة الدول النامية،حيث غيرت من توجهاتها و سياساتها و مواقفها داخليا و خارجيا كما أن سقوط الاتحاد السوفياتي ساهم في اندماج أكثر للشعوب،مما زاد بشكل أو بآخر في ازدياد الترابط بين الدول و شعوب العالم،و لقد صاحب تغير النظام الدولي،سلسلة من التحولات المهمة و المتمثلة:

- سيادة الليبرالية:

من أبرز مظاهر العولمة سيادة الفكر الليبرالي القائم على الدعوة إلى تعزيز الملكية الفردية و حرية السوق و تحديد دور الدولة في المجال الاقتصادي،و كان أول من قال بذلك المفكر البريطاني (آدم سميث) مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي.

و صار قانون العرض و الطلب نظاما لا بديل له، لذلك لم يكن من الغريب أن تدعو الدول الكبرى و المنظمات الاقتصادية العالمية إلى تصفية القطاع المملوك للدولة من خلال بيعه للأفراد و الشركات بحجة توسيع قاعدة الملكية.

- انتشار موجة التحول الديمقراطي:

واكب الأخذ بالحرية الاقتصادية، سريان موجة من التحول الديمقراطي على المستوى العالمي،و يعد هذا أمر طبيعيا في ظل صعود نجم الليبرالية التي تجعل من الحرية شعارا لها في جميع المجالات،و لم يعد التحول الديمقراطي نهجا اختياريا تنتقيه الدول طوعا من بين البدائل الأخرى لمباشرة شؤون الحكم و الإدارة،بل صار حتما تاريخيا، فلقد داهمت موجة التحول الديمقراطي بنية المجتمع الدولي المعاصر.

و قد كان من شأن التحول الديمقراطي أن بدأت الحكومات في الالتزام بالدستورية في ممارستها لمظاهر سلطتها وفي رعاية حقوق المحكومين،فضلا على الحد من نطاق تدخل الدولة في إدارة وتوجيه العلاقات الاجتماعية بهدف إتاحة قدر أكثر من الحريات للجماهير و الأحزاب السياسية.

و بالموازاة مع ذلك تتعولم السياسة بتحررها من سيطرة الناخبين ومن سلطة الدولة و الحكام و قرارات لم تعد تصنعها اليوم المؤسسات الحكومية و الهيئات التمثيلية أو الإجراءات الانتخابية من برلمانات و استفتاءات،وإنما أصبحت شأنا عالميا يتعلق بسلطات جديدة أصحابها يسيطرون على الأسواق المالية و الشبكات الإعلامية.[2]

- التوجه نحو التكامل الاقتصادي:

إن الإقليمية أو الجهوية تعبر عن وجود إرادة سياسية بين مجموعة من البلدان المتقاربة جغرافيا لإحداث علاقات ذات طابع خصوصي بينها،اعتمادا على عنصر التقارب الجغرافي كأداة للتضامن المصلحي، وتتمثل هذه العلاقات في تكوين مناطق تبادل

[1]- عا طف السيد.،المرجع السابق، ص42.

[2]- على حرب حديث النهايات، فتوحات العولمة و مأزق الهوية الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي 2000.،ص103.

حر،أو اتحادات جمركية،أو الاكتفاء باتفاقيات تفضيلية في المجال التجاري،أو الانتقال إلى مستوى متقدم من الاندماج الإقليمي،عن طريق إقرار سياسات شمولية و قطاعية مشتركة.[1]

-بروز المجتمع الدولي:

تنفتح في العالم اليوم مع ثورة المعلومات إمكانات هائلة أمام الإنسان، تتجسد في قدرات خارقة على الفعل و التأثير،مما جعله يشعر بوحدة المصير،و ارتباطه العفوي بالآخرين ممن يعيشون معه على نفس الكوكب،فلم يعد يسمح لأحد بالعبث بمصير العالم الذي أصبحت مسؤولية الحفاظ عليه مسؤولية جماعية يتحملها الجميع تبعا لذلك و نتيجة لذلك سجل نمو ملحوظ لما سمي بالمجتمع المدني،الذي يشير إلى ذلك النوع من الأنشطة التي تقوم بها جمعيات العمل التطوعي بهدف التأثير في السياسات والأنماط و الهياكل الاجتماعية،و نشير أيضا إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة،في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة على المستوى الداخلي للدولة،إلا أن دور هذه المنظمات تعدى ذلك النطاق إلى الحديث عما يسمى بالمجتمع المدني العالمي.

إن العمل الدؤوب للمنظمات غير الحكومية على المستوى العالمي،جعل البعض يتحدث عن مجتمع عالمي يتشكل فوق المجتمعات المحلية و يتعدى الأطر الوطنية،هو المجتمع الإنساني الذي يتكون لا على أساس الروابط القديمة أو اللغة أو العقيدة، بل على أساس الرابطة الجديدة الناشئة على الاشتراك في الشبكات الالكترونية .[2]

إن بروز الانتماء العالمي و الولاء الإنساني و الوعي الكوني من أهم عوامل العولمة، ومن أكثر أبعادها عمقا على المدى البعيد،فالعولمة تتضمن تحول في تركيز و وعي و اهتمام الفرد في المجال الوطني إلى المجال الإنساني،و هذا الارتقاء بالوعي هو قلب حركة العولمة التي تتضمن زيادة الوعي لوحدة البشرية التي تعيش عصر عالمية التفكير و المعرفة وعالمية الانجازات و الأزمات و عالمية الطموحات و التطلعات وعالمية البقاء و الفناء.[3]

ولا شك أن بروز المواطنة العالمية،سيضعف من تحكم الدولة التقليدي،و سيساهم في زيادة الخيرات أمام الأفراد لإيجاد حلول مشتركة غير تقليدية للقضايا البيئية،الاجتماعية، والإنسانية المزمنة التي تواجه البشرية حاليا،بفضل قدرة المنظمات غير الحكومية على تعبئة الرأي العام العالمي حول القضايا و المشكلات ذات الصبغة العالمي .

الفرع الثاني : **الأدوار المستقبلية للدولة**:

وفي إطار دراسة هذه الأدوار،سيتم التطرق للأدوار السياسية والأمنية ثم الاقتصادية والاجتماعية،ثم نتولى ذكر أهم المشاكل ذات الصبغة العالمية التي تستلزم التكاثف الدولي لمحاربتها.

1-**الأدوار السياسية و الأمنية**:

[1]- باسم علي خرسان ،المرجع السابق،ص79.

[2]-علي حرب، المرجع السابق،ص104.

[3]- عبد الخالق عبد الله ،عولمة السياسة والعولمة السياسيةص32.

لم تعد الحكومات وحدها تحتكر الوظائف السياسية في الدولة،إذ باتت تشاركها في ذلك جهات أخرى عديدة.

ويمكن القول أن الحكم كنشاط لم يعد مقصورا على الحكومات ككيانات رسمية تستند في ممارستها لمهام الحكم إلى سلطة رسمية، وإنما أصبحت ممارسة الحكم متاحة أمام العديد من القوى غير الرسمية،حيث راح البعض يعبر عن هذه الوضعية بالهيئة الحاكمة دون حكومات، بل وطالبوا بإيجادها حتى تتولى ضبط آليات عمل العولمة .

هذه الهيئة الحاكمة الدولية تعرفها (جوزيفا لاروش) بأنها تبدو كمجموعة من الضوابط الناتجة عن تعددية القوى والمكونات الفاعلة في إطار العولمة،والتي أصبحت نشاطاتها متداخلة جدا[1]،من ثم فإن التحول الحاصل يكمن في التحول من السيادة المطلقة إلى السيادة النسبية، لذا يتعين على الدول السعي لاستعادة تحكمها السياسي في الاقتصاد، باعتباره الدور الأساسي لها والذي سيضمن لها تفعيل دورها وتعظيمه في كل الميادين فيما بعد والعمل على تطوير مؤسساتها،خاصة السياسية منها هيكليا ووظيفيا وفكريا،بالإضافة إلى قيامها بتنظيم عملية تحمل الالتزامات والمسؤوليات كفاعل دولي، بشكل يتلاءم مع الحفاظ على كيانها الذاتي ويوفر لها القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات والمسؤوليات، تجنبا لأية ضغوط خارجية. هذا بالإضافة إلى ضرورة قيامها بتنظيم علاقاتها بالفاعلين الآخرين من غير الدول، و تعزيز التكتل الإقليمي بين الدول التي تربطها الأهداف والمصير المشترك.ويتعين على الدولة نشر الوعي السياسي وتعزيز احترام حقوق الإنسان،ودعم دولة القانون ،وتفعيل دور الهيئات اللامركزية .

أما فيما يتعلق بالدور الأمني،فالجديد في هذا المجال يكمن في القضايا والإشكالات الجديدة التي تواجه الدولة في عصر العولمة الذي يفرض تطوير المهمة الأمنية للدول،وتحديث أساليب أدائها، وهنا يمكن الإشارة إلى بعض القضايا الجديدة وما تتطلبه من أدوار أمنية للدولة الوطنية على المستويين الداخلي والخارجي وذلك عن طريق:

- التعرف على أنواع الجرائم التي تهدد الأمن الوطني، كالجرائم الاقتصادية منها غسل الأموال،التلاعب بالبورصة،الفساد الإداري،المخدرات... الخ، وما يتطلب ذلك من وضع مخطط علمي وعملي للتعامل معها،إذ أن الآثار الناتجة عن مثل هذه الجرائم على أمن الدولة لا تقل عن التهديدات الخارجية،ويدخل في هذا الشأن الجرائم الممكن حدوثها من خلال التجارة الالكترونية،وتجارة المخدرات،دفن النفايات النووية والكيميائية ... الخ مما يجعل الوظيفة الأمنية للدولة متسعة النطاق ومعقدة.

- مقاومة التطرف والإرهاب الذي يعد من أخطر الجرائم التي تهدد الأمن والسلم الوطني، وعلاج هذه الظواهر الإجرامية لا بد أن يجمع بين الأساليب الأمنية،الاقتصادية، الاجتماعية و النفسية،وعلى هذا الأساس أصبحت محاربة الفقر إحدى أدوات الأمن ودعم التنمية عاملا مهما للاستقرار[2].

- الحفاظ على الأمن الخارجي، خاصة أن اختراق إقليم الدولة لم يعد يتم بالوسائل العسكرية المباشرة،بل باستعمال الأساليب الذكية التي تعتمد على العلم والمعارف المتطورة،وهذا ما أكده البيان الصادر عن علماء الاتحاد الأمريكيين "... إن العالم لم يعد

[1]- josepha laroche-mondialisation gournance mondiale.iris.puf.pris 2003.livre-résumé sur le site internet :http://www.el bayane.comaelalbayane/book/2003

[2] – أبو عامور محمد سعد :الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة .مجلة الديمقراطية –عدد 3 صيف 2001ص78

يدار بالأسلحة بعد الآن،أو الطاقة أو المال، إنه يدار بالأرقام و الأصفار الصغيرة ... إن هناك حربا تحدث الآن إنها ليست لمن يملك رصاصا أكثر، إنما حول من يسيطر على المعلومات، ماذا نسمع ؟ أو نرى؟ كيف نقوم بعملنا؟ كيف نفكر؟ إنها حرب المعلومات[1].

لذا يتعين على الدول السعي جديا لتوفير الأمن المعلوماتي.

ويبرز أيضا في هذا المجال قضية التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول لاعتبارات إنسانية، وقد أخذ هذا النمط يتخذ شكل النزعة الإنسانية المسلحة المتجسدة في بعث جيوش متعددة الجنسية، المتمثلة خاصة في الأحلاف العسكرية التي تنتهي إلى اختراق حقوق الإنسان بصورة رهيبة في دول مختلفة،فتتولى الدول المخترقة طرح قضية التدخل على أساس أنها ليست تدخلا لهذه الدولة في شأنها الداخلي بقدر ما هي شعور متنامي بالمصير المشترك لكل بني الإنسان.

والخطر الأكبر لتطبيق هذا المبدأ يكمن في الطابع العدواني للتدخل،حيث نرى القوى الكبرى تحبذ التدخل في مناطق بعينها وتعرض عنها في مناطق أخرى،مما يولد ازدواجية المعايير في التعامل مع النزاعات الأهلية وحروب الإبادة الجماعية وقضايا حقوق الإنسان بشكل عام، وتكمن الوظيفة الأمنية للدول خاصة في العالم الثالث إزاء الخطر الأجنبي في تجنب حدوث أي حالات أو أحداث تبرر أو تفتح الباب أمام مثل هذا التدخل وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الالتزام بتطبيق القانون بموضوعية وشفافية على جميع المواطنين،و توفير سلطة قضائية منضبطة.

2- الأدوار الاقتصادية والاجتماعية:

نلاحظ تركيزا واهتماما كبيرا على مجموعة الوظائف الاقتصادية للدولة من طرف الدراسات والأبحاث القائمة في مجال العولمة وربما يرجع ذلك إلى ازدياد أهمية العوامل الاقتصادية في الواقع، والتي لها علاقة تلازمية مع الأدوار الاجتماعية للدولة.

ويرى البعض أن الدول الرأسمالية اتخذت في مراحل نشأتها الأولى من الدولة الوطنية أداة لتحقيق أهدافها، إذ أسهمت أجواء الأمن والديمقراطية والاستقرار السياسي التي كفلتها الدولة في انتعاش القوى الرأسمالية محليا، ثم اتخذت الرأسمالية من القوة العسكرية للدولة أداة لتوسيع نطاق سيطرتها عالميا من خلال مرحلة التوسيع الاستعماري.

أما الآن فقد استشعرت الرأسمالية أنها قد وصلت إلى مرحلة النضج وإمكانية الاعتماد على الذات، و لم تعد بحاجة إلى دور الدولة بل أكثر من ذلك، لقد أصبحت الدولة من منظار القوى الرأسمالية تمثل قيدا أو عائقا يكبل حركة الرأسمالية ويعرقل جهودها في تحقيق أهدافها، ومن ثم جاءت الدعوة إلى إحلال الشركات المتعددة الجنسيات محل الدول،وهكذا تحددت مهمة الدولة في عصر العولمة،باعتبارها من وجهت نظر الليبراليين الجدد مجرد مضيفة للشركات المتعددة الجنسية [2].

ومن هذا المنطلق أخذت الشركات المتعددة الجنسية تسحب من الدولة وظائفها وتقلصها شيئا فشيئا،مستعينة في ذلك بهيئات ومؤسسات مالية دولية،وأصبح العالم كله مجالا مباح للتسويق،وفقدت حدود الدولة الوطنية قيمتها الفعلية،وأصبحت مجرد معالم

---

[1]- عبد الوحيد م، حرب المعلومات ،تحديات القرن الواحد والعشرين ،مجلة الجيش عدد 482، سبتمبر 2003، ص9.

[2]- محمد منصور ممدوح :العولمة دراسة في المفهوم والظاهرة و الأبعاد –الاسكندرية ، دارالجامعة الجديدة 2003،ص07.

شكلية،سواء تمثلت في حدود جمركية أو حدود السلطة السياسية،أو حدود ممارسة بث المعلومات والأفكار.

وبذلك فإن دول العالم الثالث هي الأكثر تأثرا وتضررا من هذه التحديات،والسبب المباشر لذلك يكمن في ضعف أجهزتها وهشاشة مؤسساتها،وتفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ونقص قدرة الدولة في التصدي لهذه المشاكل،فضلا عن تدني قدراتها التقنية.

وتبقى الدولة في عصر العولمة خاصة في الدول النامية مطالبة بأداء الأدوار التالية:

- وضع منظومات وقواعد قانونية منظمة للنشاط الاقتصادي،وتوفير الضمانات القانونية لذلك، مع ضرورة الاهتمام بالبعد الاقتصادي عند وضع برامج التنمية الثقافية.

- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية،من ناحية السعر والجودة،لتتمكن من استغلال إمكانات التصدير إلى الأسواق الإقليمية والعالمية التي يتيحها الانفتاح الاقتصادي العالمي،ولا شك أن مواجهة مثل هذا التحدي لا يأتي إلا من خلال تضافر الجهود بين القطاعين العام والخاص وذلك عن طريق فتح المجال أمام القطاع الخاص ومبادراته في الاستثمار والإنتاج والتصدير وإزالة العوائق التي تحول دون تفعيل دور القطاع الخاص،الذي يتعين على الدولة متابعته، ووضع الضوابط اللازمة لامتثاله للقواعد القانونية المنظمة لنشاطه.

- توفير الظروف الملائمة للمنافسة ومنع الاحتكار،وذلك من خلال مبدأ الشفافية في المعاملات والمعلومات، واعتماد البحث العلمي والابتكار لتطوير الإنتاج، وإقامة المزيد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الدول.

- وضع منظومة من السياسات المالية والنقدية المرنة القادرة على تمكين الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي وتوجيهه بما يحقق الأهداف المطلوبة للدولة ككل،ويعالج أي خلل في التوجهات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث لنظام اقتصاد السوق.

إن هذه الأدوار تمكن الدولة من مواجهة انفتاح السوق وانتقال رؤوس الأموال والمشكلات الاقتصادية المستجدة حتى تظل الدولة حارسة للصالح الوطني العام، بدلا من أن تكون حارسة للرأسمال العالمي، ومصالح الشركات متعددة الجنسيات.

بينما على المستوى الاجتماعي فقد أخذت الأدوار الاجتماعية التي لعبتها الدولة خلال القرن الماضي تتراجع بشكل هائل، ويكمن السبب في أن العوامل التي كانت باعثا على الأخذ بهذه الأدوار فقدت تأثيرها، ولم تعد تحضى بنفس القدر من الاهتمام في ظل العولمة.

حيث أخذ رأسمال الأجنبي يمارس ضغوطا متزايدة على الحكومات لخفض الضرائب، وأصبح تقليص الإنفاق الحكومي على برامج الرعاية الاجتماعية السمة الغالبة على كافة برامج الإصلاح الاقتصادي في دول الشمال،وبرامج التكييف في دول الجنوب.

لذا يتعين على الدولة الوطنية الاضطلاع بمجموعة هامة من الوظائف:

- تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في المجالات المختلفة من خلال آليات ووسائل جديدة تقوم على أساس التعاون بين الدولة ومواطنيها،وقوى المجتمع المدني.

- تطوير أنظمة التأمين الاجتماعي والمعاشات،بما يتلاءم والظروف الجديدة لإدارة و استثمار أموال التأمينات الاجتماعية .

-الاهتمام بمشكل الفقر والبطالة،والبحث عن حلول وأساليب نابعة من هذه المجتمعات لعلاج هذه المشاكل.

-إدارة الصراع الاجتماعي في أبعاده و مستوياته الجديدة المتداخلة والمعقدة، بما يؤدي إلى تقليل حدة العنف الاجتماعي لأقل درجة ممكنة، وهو ما يحقق الدرجة الملائمة من الاستقرار الاجتماعي، وذلك عن طريق التعاون بين القطاع العام والخاص .

-الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية في التعليم و التدريب لأن الدولة تحتاج إلى مزيد من العلم و المعرفة و الخبرة،خاصة في مجالات الاستثمار و الإنتاج من أجل مواجهة التحديات الناشئة عن تطبيق آليات السوق،مما يتطلب دعم جسور التعاون بين مؤسسات التعليم العالي و مراكز البحث العلمي من جهة،وبينها وبين المجتمع و مؤسساته المختلفة من جهة أخرى،بالإضافة إلى تنمية وتشجيع ملكات الإبداع لمختلف الحوافز المادية و الأدبية[1].

وفي هذا الإطار نشير إلى الوظيفة الثقافية للدولة في عصر العولمة،ولا بد أن نذكر أن العولمة تشكل تحدي للسيادة الثقافية للدول التي يتعين العمل على تجديدها،وجعلها أكثر فعالية،بسعيها على المحافظة على ثقافتها و الحيلولة دون تذويبها من جهة، و التماشي مع المعطيات الراهنة وذلك بتنمية قيم الحرية و الانفتاح و الحوار و العدالة،التي تجعل ثقافة ما أكثر جاذبية من غيرها،و تجعلها تتجاوب مع الثقافة الحديثة لتسهيل قبولها و التعامل معها،والعمل على تقليل الإقبال على المنتوج الثقافي الخارجي بتقديم منتوج ثقافي راقي وجيد،مع ضرورة تفعيل التنوع الثقافي في الدولة بشكل يسمح إغناء الثقافة الوطنية دون إثارة الانقسامات العرقية.

كما بتعين على الدول حماية لغاتها من خلال العديد من الوسائط،كالتركيز على التبادل التجاري باللغة العربية مثلا،و تدعيم وجودها في وسائل الإعلام السمعية والمرئية و المقروءة، مع الإلتزام باتخاذ التدابير الفعالة بما في ذلك التدابير التشريعية،لجعل المنجزات العلمية والتكنولوجية تستخدم لصالح الإنسانية.

أما على المستوى العالمي فيتعين على الإدارة العالمية فإن النظام الحالي في التسيير يقوم على قواعد وسياسة تفرز نتائج غير متوازنة، لذا يتعين إعادة النظر في نظام التسيير العالمي في مجلات هامة كما يلي:

-يتعين على منظمات برتون وودز،أن تعدل نظام التصويت فيها،بجعله أكثر ديمقراطية وذلك بتوسيع مجال تدخل الدول النامية.

-ضرورة تعديل مناهج العمل داخل منظمة التجارة العالمية، بطريقة تضمن المشاركة الفعالة و الكاملة لكل الدول.

-تقوية وتعزيز عمل أجهزة منظمة الأمم المتحدة وتطويرها،مع تبني سياسات واضحة ونشر نتائج أعمالها وفقا لهذه السياسة.

-رفع كل الحواجز التي تقف أمام الدول النامية،من أجل تسهيل وصول سلعها إلى السوق العالمية،مقابل ذلك على الدول النامية احترام تقنيات تجارية من أجل تحقيق ذلك.

-حث حكومات الدول على احترام الحقوق والحريات العامة للمواطنين،والسماح لهم بتشكيل جمعيات و هيئات حكومية،لتمثيلها ومشاركتها على المستوى الدولي[2].

وإن كانت الليبرالية تميل إلى تقليص دور الدولة في كل المجالات،إلا أن مخاطر الأزمات الاقتصادية، والثورات الاجتماعية،تفرض في الأخير على الدولة الرأسمالية

[1]– عاطف السيد ،المرجع السابق ،ص77.

[2]- voir vers une mondialisation plus juste avis par M.Alain Deleu les editions des journaux officiles 2005.

العودة إلى التدخل لإعادة التوازن والاستقرار،منه فالعولمة جاءت بتقليص واضح لنفوذ الدولة و سيادتها، وقد صحبت ذلك العديد من الأخطار التي تعدت إطار الحدود الجغرافية للدولة لتكتسي الطابع العالمي،حيث أصبحت هذه الأخطار تتموقع في حيز أكبر من حجم الدولة المنفردة ويلزم لمجابهتها التخطيط و العمل على النطاق العالمي .

و يلخص عالم الاجتماع الأمريكي (دانييل بيل) هذا الوضع في عبارته الشهيرة " الدولة أصبحت أصغر من أن تتعامل مع المشكلات الكبرى، وأكبر من أن تتفاعل بفعالية مع المشكلات الصغرى "[1] .

فالظروف الراهنة ترتكز على مجموعة من القضايا العالمية، كالبيئة، الإرهاب الدولي ، تجارة المخدرات، النمو الديموغرا في، الأزمات الاقتصادية ...الخ، والتي تتطلب العمل المشترك و العمل الجماعي حول هذه القضايا، ولأن المطالب والمشاكل العالمية التي تستدعي تضافر جهود الدول كثيرة ومتنوعة،سيتم التطرق إلى الجريمة العالمية،مشكل البيئة، الأزمة المالية العالمية.

الجريمة العالمية:

لقد تأثرت الجريمة العالمية بشكل واضح ومباشر بظاهرة العولمة، فمنذ زمن بدأت الجريمة الدولية تعرف طريقها للوجود وتتغلغل بشكل واسع في مختلف أقطار المعمورة، وتختلف من حيث أساليبها والوسائل التي تستعملها وكذا طبيعتها، متأثرة في ذلك بالمحيط الذي نشأت فيه، ومستوى التطور التكنولوجي الذي كان سائدا آنذاك، وهي كلها عوامل انعكست بوضوح على طبيعة الجريمة المنظمة بشكل كبير[2].

ولعل من أبرز المنظمات الإجرامية العالمية المافيا الايطالية التي انتقلت أعمالها و نشاطاتها إلى جميع أقطار العالم، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية لمدة تقارب نصف قرن، و التي تبين في الأخير أنها كانت تعمل بدعم ومشاركة رجال الشرطة والسياسيين.

فمحاسن العولمة أفادت بكثير الجريمة المنظمة والجماعية التي تبنت تسخير التكنولوجيات الحديثة، و الحسابات المتطورة و الانترنت...الخ، حيث قامت باستغلال التقدم التقني الهائل،لغسيل الأموال غير المشروعة، و القرصنة و الاختراق غير المشروع لأنظمة الغير وبرامجهم وتدميرها وكذلك تهريب الأموال و الأسلحة الفتاكة و المخدرات و الاتجار فيها،وتهريب المطلوبين للمحاكمة من دولهم إلى الخارج حدود الدولة بعد ارتكابهم جرائم الفساد الحكومي و الإداري و الصفقات الدولية المشبوهة وتصدير الأغذية الفاسدة و المواد المشعة، وهي جميعها جرائم عابرة للقارات تقوم بها عصابات منظمة ويقودها أشخاص يحملون مكانة عالية في المجتمع الدولي.

بالإضافة إلى الظاهرة الحديثة و هي ظاهرة الإرهاب الدولي،وهي إحدى الصور المروعة للجريمة المنظمة العابرة للحدود و التي باتت تسبب مشاكل ونزاعات دولية،وسببا لانتهاك السيادة و التدخل في الشؤون الداخلية للدول الضعيفة من طرف الدول القوية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي هزت الولايات المتحدة الأمريكية .

[1]- مازن غرايبة :العولمة وسيادة الدولة الوطنية –الجزائر منشورات جامعة الجزائر 2005،ص07.

[2] -عثامنية لخميسي ،المرجع السابق ،ص183.

و الثابت غالبا أن قادة هذه الجماعات المتطرفة يقومون بالتخطيط لجرائمهم و تمويلها وإصدار التعليمات لمنفذيها من خارج الدولة، كما يتم إمدادها بالأسلحة و الذخيرة بتهريبها من الحدود.

وأمام هذه الأوضاع التي تتجاوز قدرة الدولة على كبحها، يبقى اللاإستقرار يسود الأوضاع الأمنية في الدولة ليهدد باقي المجالات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية و بالتبعية .

فكلما تقدم العالم في ابتكار أدوات خاصة لمحاربة الجريمة، تقدم مرتكبوها بأنماط أخرى جديدة تزيد من عمليات الملاحقة في كل أرجاء المعمورة.

ومما سبق يتضح أن ظاهرة العولمة أثرت بصورة كبيرة في الجريمة إذ أخذت في ظل العولمة أشكال مختلفة عن ما كانت عليه الجريمة في السابق .

فظهرت جرائم لم تكن معروفة سابقا، أطرافها مختلفة ومكان ارتكابها لم يعد مقصورا على إقليم واحد بل شمل جميع أقطار العالم، و أصبح ضحيتها دول و مجتمعات، وتعتمد أرقى ما وصلت إليه التكنولوجيا الحديثة.هذا التحدي لا يمكن مواجهته سوى بتطوير البنى التشريعية و القضائية بالتعاون الكبير على الصعيد الدولي،المؤمن بخطورة هذه الجرائم وشدة وطأتها، و إن كان المجتمع الدولي قد سعى إلى ذلك من خلال عدة أجهزة مختلفة كالانتربول، وعقد الإتفاقات الدولية.

مشكل البيئة:

كرست الندوة الأولى للأمم المتحدة حول البيئة المنعقدة في ستوكهولم سنة1972 وجود حقل خاص من القانون الدولي يهتم بالبيئة، فقد وضعت نصوصا أساسية حددت التوجهات الكبرى و المبدأ الأول من تصريح ستوكهولم نص أن للإنسان حقا في الحرية والمساواة، وفي ظروف معيشية مرضية في ظل بيئة تتيح له نوعيتها العيش في كرامة و رفاهية، و عليه واجب صريح في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلة[1].

إن أسباب المشكلات البيئية أصبحت عالمية الأثر، فلم يعد هناك مكان آمن من أي حدث يحدث في مكان آخر، و أي كارثة بيئية تحدث في أي مكان في العالم لابد و أن تترك آثارها في الأماكن الأخرى من العالم، حتى وإن كانت بعيدة بآلاف الأميال، مثال ذلك ثقب الأزون و مشكلة تشرنوبيل، وهناك تغيرات بيئية، وتغيير في نمط حياة الإنسان أدى إلى زيادة مضطردة في درجات الحرارة على الأرض، و هناك حسابات علمية تقول أن هناك ارتفاعا متوقعا في حرارة الأرض يتراوح بين درجة ونصف، و أربع درجات في القرن الحادي و العشرين، وهذا كفيل بارتفاع مياه البحر، فإذا ارتفعت مياه البحر مترا واحدا فان الآثار التي تترتب على ذلك تشمل غرق 22% إلى 15% من أرض الدلتا و الأراضي الزراعية وتشريد ما يقارب 10 ملايين من المواطنين[2]، الإضافة إلى تغيرات بيئية أخرى كالأمطار حمضية، انحصار الغابات، الجفاف، التصحر..الخ

كما أن هناك مشاكل بيئية تمس مباشرة بعناصر بيئية تشكل ميراثا عالميا مشتركا للإنسانية ككل كالمحيطات، و قيعان البحر،و الغلاف الجوي، و الفضاء الخارجي مما

[1]-د سهيل حسين الفتلاوي ود غالب حوامدة :القانون الدولي العام -الجزء الاول – دار الثقافة للنشر والتوزيع 2007،ص72.

[2]- العيد الصالحي :المرجع السابق ،ص91.

يستلزم وضع تشريعات ونظم عالمية لحمايتها وعدم الإضرار بها، وإن خير مثال يكشف الدور الفعال لحماية البيئة، يظهر لنا من خلال جمعية السلام الأخضر التي نجحت في حمل شركة النفط المتعددة الجنسي،Shell على أن لا تغرق جزيرة حفر الآبار المحطمة في المحيط الأطلسي، وأن تعمل على نقل حطامها إلى البر.

وانطلاقا من الإدراك الواعي للآثار السلبية لهذه المشكلات البيئية على حياة الإنسان فقد بذلت جهود دولية كبيرة على المستويين العالمي و الإقليمي، بهدف مراجعة الأخطار المحدقة بالبيئة، و في هذا الصدد يمكن ذكر: الإعلان العالمي الصادر في "ريوديجانيرو"لقمة الأرض لسنة 1992 وهو أول مؤتمر دولي يعقد لمناقشة القضايا و المشاكل البيئية، واتفاقية التنوع البيولوجي 1992، اتفاقية مكافحة التصحر، بالإضافة إلى برتوكول مونتريال 1995 لحماية طبقة الأزون وغيرها، لذا فان حماية الممتلكات البيئية فعلا يستلزم تضافر الجهود الدولية لإيجاد حلول جذرية وفعالة.

وشكلت الاتفاقيات المتعددة الأطراف حول البيئة، سلطة عمومية تتولى دور حكومة عالمية لتسوية المشاكل البيئية[1]، وتبقى السيادة في هذه الظروف محدودة، إذ تجاوزها الزمن، نظرا للتحديات الناشئة عن البيئة العالمية، التي لا تحتمل معالجتها حلول من طبيعة محلية وطنية، إذ أصبحت حماية البيئة من موضوعات القانون الدولي الحديثة وتهم حياة الإنسان .

الأزمة المالية العالمية:

يعيش الاقتصاد العالمي المبني على اقتصاد السوق أزمة مالية خطيرة في الآونة الأخيرة، بعد أصعب أزمة اقتصادية عرفها العالم منذ 1929، وقد اندلعت هذه الأزمة والتي سماها البعض أزمة القروض العالية المخاطر بسبب إقدام العديد من المصارف المختصة في قطاع العقار على منح قروض لمئات الآلف من المواطنين ذوي الدخل المحدود،متجاهلة بذلك قاعدة الحذر وتقييم المخاطر، وقد اعتمدت البنوك والمصارف هذا النهج في ظرف اتسم بنمو غير مسبوق لقطاع العقار،وانخفاض هام لنسب الفوائد المعمول بها، الأمر الذي أدى بالعديد من الأمريكيين إلى القناعة أن الفرصة جد مواتية لشراء مسكن .

ومع الارتفاع المفاجئ لنسب الفوائد في الأسواق المصرفية الأمريكية وجد عدد كبير من الأمريكيين أنفسهم عاجزين عن تسديد قروضهم وازداد عددهم مع مرور الأشهر، ليخلق جوا من الذعر والهلع في أسواق المال و في أوساط المستثمرين ذوي الدخل المتواضع.

وبمجرد ظهور الاضطرابات الأولى سارعت البنوك إلى مصادرة سكنات العاجزين عن تسديد القروض وبيعها، وتدخلت الحكومة الأمريكية لخفض نسب الفوائد و بيع ثلاث بنوك كبرى بعد إعلان إفلاسها .

إن هذه الأزمة تؤكد أن الاقتصاد العالمي أضحى متشابكا و مترابطا، إلى أن ما حدث في أمريكا أدى إلى انفعالات في كل العالم وقد أكد المحللون الاقتصاديون أن حل الأزمة لن يكون إلا بطريقة جماعية، وفعلا فإن الإجراءات الأولية التي قامت بها الولايات المتحدة

[1] –د سهيل حسين الفتلاوي ود غالب حوامدة:المرجع السابق ،ص73.

الأمريكية لم توقع الحل إلا بعد ما وقع التعاون بين أمريكا و البلدان الأوروبية وبريطانيا و عدد من البلدان التي لها وزن في الاقتصاد العالمي .

وهكذا اضطر الليبراليون إلى اللجوء للدولة والاحتماء بعنايتها لتتدخل كالأب الذي يصلح ما أفسده الابن المتهور، وذلك عن طريق تأميم بعض فروع الاقتصاد للحفاظ على النظام القائم، فاعترف أعداء الدولة أن قوانين السوق لا تكفي لوحدها لضمان اقتصاد متوازن بل يجب على الدولة أن تحتفظ لنفسها بمجال واسع في تحديد القواعد التي يجب في المعاملات الاقتصادية.

ويقول الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) أن هذه الأوضاع لا تؤكد انعدام الإحساس بالمسؤولية من جانب بعض الأفراد، بل عدم إحساس بالمسؤولية لدى النظام كله الذي يتباهى بالزعامة العالمية.

الخاتمة:

إن أول عائق يقف في وجه العولمة، ويحول دون تحقيق هدفها في إرساء قرية كونية، هو تمسك الدولة الوطنية بسيادتها.

ففي الوقت الذي تعمل فيه العولمة على احتواء الدولة واختراق سيادتها،وضرب معالمها مسخرة في ذلك آلياتها الفعالة المتباينة،وبعد حملة الترويج للأفكار المتنبئة بانتهاء عصر الدولة الوطنية و تقزيمها،والسيادة المحدودة،وضرورة ممارسة الدولة لسيادتها بما يتماشى والمبادئ المتفق عليها من قبل المجتمع الدولي، وبعد التحديات الكبيرة التي أفرزتها العولمة،والضغوطات التي تمارسها على الدول، تبقى الدولة ذات السيادة تصارع للحفاظ على مكانتها،و بقيت الطرف الرئيسي المتميز في المجتمع الدولي،الذي لا يمكن إلغاؤه تحت أي شكل من الأشكال نظرا للأدوار الأساسية التي تؤديها،لتحقيق الصالح العام وإقامة العدل وتوفير الأمن.

لذا يتعين على الدولة الوطنية،التي أرهقت العولمة كاهلها وأضعفت مؤسساتها، التأقلم مع هذه الظاهرة الحتمية،والتهيؤ لعصر جديد يجمع محاور اقتصادية،ثقافية، سياسية،اجتماعية متداخلة،وهذا ما يستلزم تطوير أدوار الدولة وتوجيهها بشكل يضمن الأداء الأمثل من جهة،ويتماشى مع مقتضيات العولمة من جهة أخرى.

فلو كانت العولمة ذات وجه إنساني ووظفت في صورتها الايجابية،لما كانت مسارا حقيقيا لتقاسم التقدم،مسارا عالميا تكون فيه العالمية بأشكالها السليمة،مرادفا للتضامن،و تكرس تطابق المصالح بمعنى الكلمة،فتتضافر جهود الدول و توضع فيها مواردها تحت تصرف بعضها البعض للقضاء على الأزمات،والمشاكل التي تهدد البشرية في كل مكان.

وأخيرا إن العولمة كباقي الظواهر الأخرى،تبقى مرحلة ظرفية يشهدها تاريخ العلاقات الدولية،فرضتها الدول القوية،وأرغمت عليها الدول الضعيفة،لا يأتي عليها يوم إلا واختفت واندثرت أطلالها، لتحل محلها أفكار ومبادئ وإيديولوجية أخرى.

المراجع

الموسوعات

- الكيالي عبد الوهاب وآخرون، الموسوعة السياسية، الجزء الثاني، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر 1981.

المعاجم

- عمر سعد الله معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2007.

الكتب:

باللغة العربية

- ضياء مجيد الموسوي، العولمة و اقتصادية السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2005.
- السعيد بو الشعير، القانون الدستوري و النظم السيايبة المقارنة، الجزء الأول- ديوان المطبوعات الجامعية2000.
- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة2005.
- عمر سعد الله و أحمد بن ناصر،قانون المجتمع الدولي،دراسات في القانون الدولي المعاصر،ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية 2005.
- عثامنية لخميسي، عولمة التجريم والعقاب، دار هومه 2006.
- غرايبة مازن ،العولمة وسيادة الدولة الوطنية، في الدولة الوطنية و التحولات الدولية الراهنةفي الجزائر، منشورات جامعة الجزائر2005.
- غضبان مبروك، المجتمع الدولي و الأصول والتطور والأشخاص، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية 1994.
- نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية و القانون الدستوري، دار الثقافة للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى 1999.
- عاطف السيد،العولمة في ميزان الفكر،دراسة تحليلية،الإسكندرية مطبعة الأنصار،2001.
- سهيل حسن الفتلاوي و د. غالب عواد حوامدة، القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار الثقافة و النشر و التوزيع،2007.

- المجذوب أسامة، العولمة والإقليمية:مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الطبعة الثانية، القاهرة الدار المصرية، اللبنانية2001.
- حسن حنفي و صداق جلال العظم ،ما العولمة؟ بيروت دار الفكر والمعاصر ,1999
- حسن عمر، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي.مصر 1993.
- علي حرب،حديث النهايات، فتوحات العولمة و مأزق الهوية،الدار البيضاء المركز الثقافي العربي2000.
- باسم علي خرسان، العولمة والتحدي الثقافي، بيروت ، دار الفكر العربي 2001.
- روبرت ماكيفنز-تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، الطبعة الثانية بيروت، دار العلم للملايين 1984.
- سهيل حسن الفتلاوي و غالب عواد حوامدة، القانون الدولي العام، الجزء الثاني، دار الثقافة و النشر و التوزيع-2007.
- محمد منصور ممدوح، العولمة دراسة في المفهوم و الظاهرة و الأبعاد، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة 2003.

باللغة الأجنبية

- Colloque de lille la juridictionnalisation du droit inertnational édition A.Pedone année 2000.

الجرائد والمجلات

باللغة العربية

- زيات السيد، الديمقراطية و جدل الإصلاح السياسي، مجلة الديمقراطية عدد03صيف 2001.
- عبد العزيز بوتفليقة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، من على منبر الأمم المتحدة: بوتفليقة يدعو إلى تشكيل العالم على أساس التضامن، جريدة النصر، عدد 756، ص02 و 03 تاريخ 21سبتمبر2007.
- عبد الجليل كاظم الوالي، جدلية العولمة بين الاختيار و الر فض مجلة المستقبل العربي العدد 275 جانفي2002.
- أبو عامود حمد سعد، الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة، مجلة الديمقراطية، العدد03.صيف2001.

- زيات السيد، الديمقراطية و جدل الإصلاح السياسي، مجلة الديمقراطية عدد03صيف 2001.
- كبيش عبد الكريم، العولمة الدولة و مفهوم السيادة ، جريدة النصر عدد11092، 08ديسمبر2003
- عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسة و العولمة السياسية، مجلة المستقبل العربي ،عدد 278أفريل 2002
- مجلة النائب ، المجلس الشعبي الوطني، ملف العدد العولمة وتجلياتها،العدد الاول ,2003

باللغة الفرنسية

- Vers une mondialisation plus juste avis présenté par M.Alain Deulu les éditions journoux officiele année2005.

مواقع الأنترنت:

- الكفري مصطفى العبد الله، العولمة المفهوم و المصطلح:

http/www/rezgar/com/debat/show/arrasp ?paid=8- 78gosmfa@scs-net(2003-03-17)

- عريسان علي عقلة، العولمة و الثقافة

http//www.awu-dam.org/politic/05-04/FKV4-5-022.htm

- جوزيفا لاروش:

josepha laroche-mondialisationmgournance mondiale.iris.puf.pris 2003.livre-résumé sur le site internet :http://www.el bayan.com .ela elbayan/book/2003/issue/267foreghlib/3.htlm

- خان مقتدر، التحولات العالمية، من الجغرافيا السياسية إلى سياسة الهويات

http://www.islam online/ net / ioL/larabic//dowalia/ -april-2000/qpolitic14 asp.

الخطة

العنوان: **مفهوم الدولة و السيادة في اطار العولمة** الصفحة

مقدمة:.....03
المبحث الأول: الدولة والسيادة والعولمة : مفاهيم متغيرة.....05
المطلب الأول: المفهوم الكلاسيكي للدولة والسيادة.....05
الفرع الاول : مفهوم الدولة.....05
اولا :تعريفها.....05
ثانيا :أركان الدولة.....06
1/الشعب.....06
2/الإقليم.....07
3/السلطة.....07
الفرع الثاني :مفهوم السيادة.....08
اولا :مظاهر السيادة.....08
ثانيا :نظرية سيادة الأمة.....10
ثالثا :نظرية سيادة الشعب.....10
المطلب الثاني: آليات العولمة و أبعاد تأثيرها على الدولة والسيادة.....11
الفرع الاول : تعريف العولمة.....11
اولا :التعريف اللغوي.....11
ثانيا :التعريف الاصطلاحي.....12
الفرع الثاني :آليات العولمة و أبعادها.....14
اولا :آليات العولمة.....14
1/ المنظمات الدولية.....14
• منظمة الأمم المتحدة.....14
•صندوق النقد الدولي.....15
•البنك الدولي للإنشاء و التعمير.....16
•منظمة التجارة العالمية.....16
•الشركات المتعددة الجنسية.....17
2/التطور التكنولوجي و المعلوماتي.....18
ثانيا :أبعاد العولمة.....19
1-البعد الاقتصادي.....19
2-البعد السياسي.....20

3-البعد الثقافي.....21
4-البعد الاجتماعي.....22
المبحث الثاني: الدولة والسيادة في محك العولمة: الآفاق والانعكاسات.....26
المطلب الأول: مكانة الدولة والسيادة في ظل العولمة.....26
الفرع الا ول :التنبؤبزوال الدولة الوطنية.....26
الفرع الثاني :إمكانية تعايش الدولة مع العولمة.....32
المطلب الثاني: التغير في أدوار الدولة.....33
الفرع الاول :الأدوار التقليدية للدولة.....33
-دوافع التغير في ادوار الدولة.....34
-تراجع قدرة الحكومات على توجيه أنشطتها الاقتصادية أو السيطرة عليها.....35
- تراجع الولاء الوطني.....35
-تحول النظام الدولي.....35
- سيادة الليبرالية.....36
- انتشار موجة التحول الديمقراطي.....36
- التوجه نحو التكامل الاقتصادي.....36
- بروز المجتمع الدولي.....36
الفرع الثاني :الأدوار المستقبلية للدولة.....36
-الأدوار السياسية و الأمنية.....36
-الأدوار الاقتصادية والاجتماعية.....39
-بعض المشاكل العالمية.....41
- الجريمة العالمية.....42
- مشكل البيئة.....43
-الأزمة المالية العالمية.....44
- الخاتمـــة.....45
- قائمة المراجع.....46